المصارف العراقية

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

IRAQI BANKS

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

السنة الاولى العدد(٢) ت١- ت٢ /٢٠١٣

انشطة وأخبار المصارف
والشركات الساندة للعمل المصرفي

برعاية دولة رئيس الوزراء

رابطة المصارف الخاصة في العراق تعقد المؤتمر المصرفي العراقي الاول تحت شعار القطاع المصرفي العراقي الواقع والتحديات

المصرف الوطني الإسلامي

الخدمات التي يقدمها المصرف

يقوم المصرف الوطني الاسلامي بجميع اوجه النشاط المصرفي وسائر عمليات التمويل والاستثمار المنظمة على اساس غير ربوي ويشمل الخدمات التي يقدمها

أ- قبول الودائع والحسابات وبالعملات الاجنبية من خلال :-

-الحسابات الجارية وتحت الطلب

-حسابات الاستثمار المشترك (التوفير, تحت اشعار, الآجل)

-حسابات الاستثمار المخصص

-خدمات الاقراض والمحافظ الاستثمارية

ب – الاستثمارات: يستثمر المصرف امواله في قنوات استثمارية متعددة منها

1- المضاربة
2- المشاركة
3- بيع المرابحة
4- الاستثمار المباشر(شراء العقارت والسيارات لبيعها وتأجيرها)
5- التأجير المنتهي بالتمليك (المتمثل بشراء الاليات الضخمة والشقق وتاجيرها)
6- الاستصناع / مشروع استصناع السيارات (مكائن, معدات)
7- المساهمة في رؤوس اموال الشركات (المدارس – الشركات – المصارف – مشاريع صناعية)

ج – الخدمات المصرفية الاخرى واهمها:

تأدية الشيكات وتحصيل الاوراق التجارية واصدار الحوالات وخطابات الضمان.
فتح الاعتمادات المستندية
بيع وشراء العملات الاجنبية بالسعر الاني
استخدام نظام الاتصال السريع(S.W.I.F.T)في تقديم الخدمات المصرفية مثل الاعتمادات ,الحوالات المالية.

حساب الارباح والخسائر للفترة من 2013/1/1 ولغاية2013/6/30

((الف دينار))	الارصدة		نسبة النمو	الميزانية العامة
اسم الحساب	2013/6/30	2012/6/30		2012/12/31
الايرادات				
ايرادات العمليات المصرفية	25,906,488	24,505,819	%6	63,875,059
ايرادات الاستثمار	8,685	10,026	%13	63,875,059
ايراد النشاط الخدمي	127,003	20,055	%355	491,181
ايرادات اخرى	0	10,000	-	68,523
مجموع الايرادات	26,042,176	24,545,900	%6	64,453,329
المصروفات				
مصروفات العملية المصرفية	1,263,913	8,284,250	%85-	23,707,314
المصروفات الادارية	2,139,785	1,554,206	%38	3,288,828
الاندثارات والاطفاءات	-	-	-	980,619
المصروفات التحويلية	77,998	17,986	%333	258,668
مصروفات اخرى	953,573	3,332	%3166	11,532
مجموع المصروفات	4,435,269	9,859,774	%55-	28,326,961
صافي دخل الفترة	21,606,90	14,686,126	%47	36,116,368

الميزانية كما في 2013/6/30

((الف دينار))	الارصدة		نسبة	الميزانية
اسم الحساب	٢٠١٣/٦/٣٠	٢٠١٢/٦/٣٠	النمو	٢٠١٢/١٢/٣١
الموجودات				
النقد في الصندوق والمصارف	149,465,882	137,984,096	%8	229,974,579
الاستثمارات	119,469	119,469	-	119,469
الائتمان النقدي	322,564,844	146,758,537	%120	255,310,862
المدينون	28,602,010	4,113,060	%595	2,347,099
الموجودات الثابتة	7,004,248	3,604,059	%94	3,050,612
مجموع الموجودات	507,756,453	292,579,221	%74	490,802,621
المطلوبات				
حسابات جارية وودائع	296,795,348	142,741,804	%108	298,377,611
الدائنون	26,033,318	33,137,461	-	4,197,190
التخصيصات	5,699,841	1,602,219	%256	1,699,841
رأس المال المدفوع	150,000,000	100,000,000	%50	150,000,000
الاحتياطي القانوني	7,621,039	411,611	%1751	411,611
صافي دخل الفترة	21,606,907	14,686,126	%47	36,116,368
مجموع المطلوبات	507,756,453	292,579,221	$74	490,802,621

أهم مؤشرات الاداء المصرفي خلال النصف الاول من عام 2013:

نسبة السيولة	حساب النقود / اجمالي الودائع	%50
سياسات توظيف الاموال	الائتمان النقدي / اجمالي الودائع	119%
نسب كلف النشاط	مجموع المصروفات / مجموع الايرادات	17%
نسبة الرافعة المالية	اجمالي الودائع /(رأس المال+ احتياطي رأس المال)	188%
نسبة الربحية	اجمالي الارباح المتحققة/ رأس المال المدفوع	14%
القوة الايرادية	الارباح (قبل الضريبة)/ اجمالي الودائع	7%

نشاطات المصرف

حصل المصرف الوطني الاسلامي على جائزة التميز من اكاديمية (تتويج) في المنطقة العربية والمنظمة العربية للمسؤوليةالاجتماعية بعد ان تم اختياره كأحد أفضل المصارف الاسلامية الرائدةعلى مستوى العراق..

كما اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لتعديل المادة الرابعة من عقد تأسيس شركة المصرف الوطني الاسلامي بزيادة رأس مال المصرف من (١٥٠) مليار الى (٢٥١) مليار دينار وفقا لقانون الشركات رقم(٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل...

الادارة العامة بغداد الكرادة شارع العرصات
البريد الالكتروني: info@nibiq.com

قرب حسينية الانصار
البريد الالكتروني: jamila@nibiq.com

حي الجزائر قرب محطة الوقود
البريد الالكتروني: basrah@nibiq.com

حي السعد -شارع الكوفة
مقابل الجامعة الدينية

العمارة - بجانب معمل البان ميسان

في هذا العدد

موضوع الغلاف
وقائع المؤتمر المصرفي العراقي الاول 5,6,7,8,9,10,11,12,13,14,15,16,17

منتدى الاعلام الاقتصادي في بيروت ... تأثيره على القطاع المصرفي والمالي العربي — 19

رسالة شكر من رئيس مجلس النواب الى نائب محافظ البنك المركزي العراقي — 20

رئيس الرابطة عضوا في اللجنة الوطنية لتسهيل النقل في منطقة الاسكوا — 22

اجتماع اللجنة الفنية للمصارف للمتابعة والتنسيق بشأن تطبيقات FATCA

تهنئة من البنك المركزي العراقي الى المصرف الوطني الإسلامي — 23

مصرف الخليج التجاري الريادة والتميز في التنمية الاقتصادية والاعمار — 24

المصرف المتحد نشاط متميز وطموح كبير — 27

سمعة المصارف - ياسر المتولي

الاحتياطي الفيدرالي الامريكي — 28

كيف يتم تغيير قيادته؟

بحوث ودراسات

برنامج الأصلاح المصرفي ... بين الواقع والطموح — 29

افاق استراتيجية السياسة النقدية — 31

قانون الامتثال الضريبي (FATCA) — 34

شارك في الاعداد
سارة علي شاكر
رفيف انور عبد الفتاح
بلسم اسماعيل علي
ضياء علي حمودي
امير قاسم عبد الحميد

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002
07702872825

المصارف العراقية
مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة
في العراق

رئيس مجلس الادارة
عدنان كنعان الجلبي

رئيس التحرير
عبد العزيز حسون علي

مدير التحرير
فائق ناصر حسين

سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون
١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد الصوري
٣ـ الدكتورة سلام سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الدكتور بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب كاظم جواد
٨ـ الاستاذ سامي الضامن
٩ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
١٠ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١١ـ الاستاذ سمير عباس النصيري

المشاور القانوني
المحامي محمد السيد خضوري

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للمجلة
iraqibn2013@gmail.com
البريد الالكتروني للرابطة
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com
الموقع الالكتروني للرابطة
www.ipbl-iraq.org

مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450

المؤتمر المصرفي العراقي الاول

عبد العزيز حسون
رئيس التحرير

إنعقد المؤتمر المصرفي العراقي الأول الذي نظمته رابطة المصارف الخاصة في العراق برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء على مدى يومي ٢٨ و ٢٩ / أيلول / ٢٠١٣ .

وبإعتراف الجميع فقد حقق المؤتمر مناسبة طال إنتظارها ليس من قبل المصرفيين أنفسهم و إنما سبقتها مختلف الأوساط التي كانت مهتمه جداً بفرصة تتوفر فيها الردود و الايضاحات على التساؤلات التي ضاقت بها .

ولاشك في ان عدد الحضور في المؤتمر و مستوى الشخصيات التي شاركت فيه من رسميه و غيرها ، عكس بوضوح مقدار الحاجة التي تطلبت تنظيم المؤتمر ليكون مناسبة تشكل علامة فارقة في مسيرة العمل المصرفي في العراق ، بعد مضي كل هذه الأحقاب على وجوده ، و ما سجله من حضور عبر قرون عندما رافق فعاليات المركز التجاري العالمي و التاريخي في العراق نشوء صيرفة معقولة قادرة على تلبية حاجات المتعاملين في السوق .

وتروي لنا كتب التاريخ كيف ان مكتب تحويلات كان في مطلع القرن التاسع عشر ينفذ الحوالات بين بغداد و لندن . ولابد للمصارف في العراق من مواصلة مساعيها للوصول الى مواكبة تقترب فيها من السوق العالمي الذي صار التعامل و تبادل المعاملات مع أطرافه من الضرورات ، التي تتطلب قيام علاقات مصرفية تؤمن التنفيذ الآمن و الدقيق للمعاملات المتبادلة مع الخارج و التي ترافق نمو التبادل التجاري و النهوض الاقتصادي بشكل عام مع مختلف أنحاء المعمورة .

ومن خلال ما تناوله المؤتمرون من الباحثين و ما قدموه من أفكار ووجهات نظر و ملاحظات حول ما يهم العمل المصرفي عموماً و يحيط به في هذه الظروف المعروفة للجميع ، فإننا نتوقع ان يكون لها الصدى المنشود لدى مختلف الاوساط الرسمية و المجتمعية ، بعد ان تكون قد تعرفت على حقائق هامة في الغالب إنها كانت غائبة عنها .

واليوم و نحن نتطلع بإخلاص الى المستقبل الذي نتجاوز فيه كل ما يعترض طريق العمل المصرفي في العراق ليتمكن من لعب دوره الأساسي في النهوض الاقتصادي .

المؤتمر المصرفي العراقي الاول

وأخيراً أفلحت رابطة المصارف الخاصة في العراق في عقد المؤتمر المصرفي العراقي الأول بعد أن أوكلت المهمة اليها باعتبارها هي من تلتف حولها جميع هذه المصارف.
وتأتي أهمية هذه المناسبة وفي هذا الوقت، في أنها تشكل تحدياً لايقاف تداعيات المصاعب التي تواجه الجميع دون استثناء.
وقد كانت رعاية المؤتمر والشخصيات التي حضرته تؤكد أنه كان مناسبة منتظرة لتوضيح أمور كثيرة ربما هي غائبة عن الكثيرين، وأن على الجهاز المصرفي العراقي عرض الصورة الكاملة عن العمل المصرفي ورؤية المستقبل. لا يخفى بأن دور المصارف في التنمية أساسي ولا تقوم تنمية بدون جهاز مصرفي مقتدر وسليم.
وقد إشتمل منهاج المؤتمر على مواضيع هامة ودقيقة وتصب في صميم العمل المصرفي وما تهدف اليه المصارف الخاصة بالذات في مواصلة مساعيها لتحقيق التطور المنشود والارتقاء بالعمل المصرفي الذي عليه أن يصل الى المستوى القادر على ادارة الأموال الكثيرة المتاحة أمامه من خلال الزيادة الكبيرة في اجمالي الناتج المحلي الذي تتصاعد أرقامه بوتائر عالية، اضافة الى نسب النمو المتزايدة هي الأخرى لتسجل النسبة الأعلى على مستوى العالم.
وقد عرض الباحثون الذين تناولوا محاور المؤتمر الأربعة العمل المصرفي من نواحيه المتعددة وخاصة دوره في التنمية وما سجلته بياناته المالية من أرقام تستحق التوقف عندها واستمرار البحث والسعي لاستخدام كل الامكانيات وخاصة النقدية وصولاً الى اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه الوفرة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي والنهوض.

المؤتمر المصرفي العراقي الاول ٢٨ـ ٢٩ أيلول / ٢٠١٣ البيان الختامي والتوصيات

نظمت رابطة المصارف الخاصة في العراق المؤتمر المصرفي العراقي الاول برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ نوري كامل المالكي للفترة من ٢٨-٢٩ ايلول ٢٠١٣ تحت شعار (القطاع المصرفي العراقي - الواقع والتحديات) ، واناب دولة رئيس مجلس الوزراء معالي الدكتور علي العلاق الامين العام لمجلس الوزراء في رعاية المؤتمر الذي حضره نائب محافظ البنك المركزي العراقيالاستاذ زهير علي أكبر نيابة عن معالي السيد المحافظ وأصحاب المعالي والسعادة الوزراء السابقين والسفير التركي ببغداد ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وأعضاء مجلس النواب ووكلاء الوزارات ورؤساء الاتحادات ورؤساء مجالس ادارة المصارف الحكومية والخاصة وممثل اتحاد المصارف العربية وممثل جمعية مصارف لبنان ، اضافة الى مجموعة كبيرة من الضيوف والمصرفيين وعدد من الاكاديميين من الجامعات العراقية .

وناقش المؤتمر في اربع جلسات على مدى يومي انعقاده مواضيع قدمها باحثون في اربعة محاور:-
الأول: القطاع المصرفي العراقي - الواقع والتحديات.
الثاني: المصارف ودورها في التنمية.
الثالث: القطاع المصرفي والعلاقات الدولية.
الرابع: استراتيجية القطاع المصرفي.

ومن خلال ما تم بحثه ومناقشته من قبل المجتمعين وما أوضحه معالي الامين العام لمجلس الوزراء في كلمته وما طرحه السادة الحضور من كلمات وتعقيبات ، فقد تبلورت كل الطروحات الى ما يمكن تلخيصها بالتوصيات التالية :
١- تعديل او اعادة تشريع القوانين الخاصة بالعمل المصرفي لتتماشى مع الاهداف التي تقتضيهامرحلة اعادة الاعمار والتطوير الاقتصادي ، اضافة الى اصدار تشريع خاص بالصيرفة الاسلامية.
٢-وضع ميثاق مهني فيما بين المصارف الحكومية والخاصة بأشراف البنك المركزي العراقي وتشكيل لجنة تنسيق دائمة لمتابعة انسيابية المعاملات فيما بين اطراف الجهاز المصرفي ، وتعزيز التعاون فيما بين البنك المركزي والمصارف .
٣- الدعوة الى تفعيل محكمة الخدمات المالية للنظر فيما ينشأ من قضايا.

٤.وضع برنامج لتطوير منظومة ادارة المخاطر من قبل المصارف وتحت اشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بدلاً من الاكتفاء بأقتناء برامج مصرفية .
ووضع اطار لحوكمة المصارف وآلياتها والضوابط الداخلية وتطوير النظمة الرقابة والتدقيق الداخلي والشرعي .
٥.الدعوة الى تأسيس مصرف للتنمية تساهم فيه المصارف الخاصة والحكومية لتمويل المشاريع الكبرى و التوسع في صيغ التمويل طويل الاجل وتطوير الادوات المالية المعمول بها حالياً.
٦.تفعيل اجراءات التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية والسلطات الاخرى ذات الصلة عن طريق لجنة مشتركة بهدف وضع آليات وسياسات جديدية لدعم وتطوير القطاع المصرفي الخاص.
٧.تأسيس مركز تدريبي متخصص اتهيئة الكوادر المصرفية وفق احدث الاساليب المعتمدة في المصارف في العالم والتوسع في الوصول على فرص التدريب من المصارف والمؤسسات المالية الخارجية

وفي كلمة لمعالي الدكتور علي العلاق ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء جاء فيها:

السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انقل لهذا المؤتمر تحيات دولة السيد رئيس الوزراء
الاستاذ نوري كامل المالكي المحترم..

ان القطاع المصرفي يُعد ركيزة اساسية وعجلة متقدمة لركب التنمية والتقدم الاقتصادي بأعتباره رافدا اساسيا لعمليات التمويل للمشاريع والاستثمارات فضلا عن الخدمات الاخرى التي تساعد في تحقيق اهداف وخدمات مهمة، توسع من فرص العمل وبناء القدرات والخبرات وخلق الادخارات التي تتجه لخدمة الاقتصاد والافراد في نفس الوقت .

ورغم أن القطاع المصرفي التجاري الخاص يُعد قطاعاً حديثاً في العراق الا انه استطاع من توسيع رؤوس امواله ومدخراته واستثماراته ونشاطاته، كلها مؤشرات ايجابية، لكنها لا تزال امام فرصة توسع هائل ومهم ازاء ما يشهده العراق من تنامي موارده المالية ومشاريعه التنموية الكبيرة والطفرة الكبيرة في ناتجه المحلي الاجمالي الذي لا يزال القطاع المصرفي لا يشكل الا نسبة لا تتجاوز ٣٪ منه.

ان العمل على تفعيل وتوسيع دور المصارف الخاصة ضرورة ملحة تمليها فلسفة الدولة الحالية القائمة على اساس الاقتصاد الحر والارتقاء بدور القطاع الخاص، كما تمليها متطلبات التنمية والتطور من خلال المشاريع الكبيرة والواسعة في كافة القطاعات، ومن خلال فتح الاستثمار المحلي والاجنبي الذي تشكل المصارف قاعدته وصنوه.

كما يملي دعم هذا التوجه بدعم وجذب المصارف الخاصة ما يحتاجه العراق من ادخال سبل وآليات وتقنيات العمل المصرفي الذي شهد تطورات هائلة في العالم والذي كان العراق وللأسف بعيداً عنه.

وبشكل اجمالي نحتاج الى عمل جاد وحقيقي من أجل ارساء دعائم الارتقاء بالقطاع المصرفي من خلال التأكيد على النواحي الآتية:

١.ان المؤشرات تعكس انخفاض الائتمان لقطاعات اقتصادية مهمة كالزراعة والصناعة وقطاع الكهرباء والتأمين والبناء والتشييد وغيرها، ونرى ان من شروط زيادة الائتمان في القطاعات المذكورة وغيرها هو اعادة النظر في دور الدولة في بعض النشاطات الاقتصادية والخدمية بما يحقق تخلي الدولة عن تلك الادوار لصالح الاستثمار والقطاع الخاص لكي تستطيع المصارف الانفتاح على سوق واسع للائتمان والإقراض والاستثمار، خاصة مع وجود سيولة متنامية ضخمة يمكن تحويلها الى قطاع الاستثمار بالاقراض الميسر.

٢.مراجعة التشريعات والقوانين ذات العلاقة والتي تشكل في بعض ما تضمه من قيود وتعليمات قيوداً ضارة وتحجيماً لدور المصارف الخاصة، ونأمل ان يقدم هذا المؤتمر والرابطة مقترحات محددة لاجراء بعض التعديلات التشريعية والتنظيمية ونحن على استعداد للعمل عليها وتبنيها بما يحقق عمل المصارف بيسر وفعالية.

٣.ندعو الى تأسيس مصرف خاص للاستثمار، أو مصرف مشترك بين البنوك الحكومية والأهلية مع أسهم للجمهور.. ونرى بأن هذا المقترح سيكون مفتاحاً لتعزيز العلاقة والثقة بين القطاع الحكومي والخاص كما تتوفر فرص كبيرة لنجاح هذا المصرف المقترح.

٤.ندعو البنك المركزي لوضع آلية فاعلة وهادفة للتنسيق بين المصارف الحكومية والأهلية والعمل على تحقيق العدالة بينهما، وإلاّ تقود بعض الاخفاقات او التجاوزات من بعض المصارف الى التشدد الضار من خلال اجراءات غير منصفة.

ان هذا المؤتمر مدعو لوضع خطة شاملة للاصلاح والتطوير لهذا القطاع الحيوي وترسم فيها اتجاهات وسبل الارتقاء بهذا القطاع، كما تضع القواعد المناسبة لتعاون ومشاركة بين هذا القطاع والقطاع المصرفي الحكومي والبنك المركزي ووزارة المالية، كما تتحدد في الخطة سبل التكامل مع القطاع الخاص ودفع عجلته في القطاعات الانتاجية المختلفة.

اتمنى لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق ونتطلع الى ما يتمخض عنه من نتائج تكون بمثابة نقطة شروع لمرحلة جديدة لهذا القطاع ولرابطة المصارف كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله

رئيس الرابطة.. القطاع الاقتصادي العراقي مازال يعاني من تشوهات واضحة لكونه احادي الاتجاه

وفي كلمة للاستاذ عدنان كنعان الجلبي رحب فيها بالضيوف واستهل فيها
واقع وآفاق تطور القطاع المصرفي في العراق والتحديات التي يواجهها
فيما يلي نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي ممثل دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

السيد ممثل محافظ البنك المركزي العراقي المحترم

السيدات والسادة الحضور المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسعدني ويشرفني ان ارحب بكم اجمل ترحيب لحضوركم ومساهمتكم في اعمال مؤتمرنا المصرفي العراقي الاول الذي تنظمه رابطة المصارف الخاصة في العراق برعاية كريمة من دولة رئيس مجلس الوزراء/ الاستاذ نوري المالكي المحترم وفي الوقت الذي نتقدم الى امانة مجلس الوزراء الموقر والبنك المركزي العراقي بالشكر والتحية والامتنان على الدعم المتواصل لنا لغرض تنظيم وعقد المؤتمر .

اسمحو لي ان اعرض امامكم واقع وافاق تطور القطاع المصرفي في العراق والتحديات التي يواجهها ووجهة نظرنا في رسم ملامح استراتيجية مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية لكي تساهم بشكل فاعل في دعم اعادة الاعمار والتنمية والاستثمار. حيث لايمكن دراسة هيكلية القطاع المصرفي في العراق مالم يتم مراجعة خلفية هذا القطاع في المرحلة السابقة فالقطاع المصرفي كان جزءاً اســـــاسيا من بنية النظام الاقتصادي المركزي المبني على الاعتماد كليا على مايسمى بالريع الاقتصادي، اي ريع العوائد النفطية الامر الذي حول قطاع المصارف الى واجهة ناطقة بكل متطلبات التطور احادي الجانب اي متطلبات الاتكال على الدولة وتمويلها وادارة شؤونها بصورة مباشرة.

كما ان عدم وضوح الأستراتيجيات الاقتصادية الراهنة وتذبذبها في مسارات ومسالك متقاطعة بين نهج الاقتصاد الشمولي ، والتحولات نحو آليات اقتصاد الســـوق ... قد أثر تاثيراً سلبياً بالغاً نحو الاستقرار الاقتصادي وكان هذا واضحاً في تطبيقات السياسات النقدية والمالية مما اثر تأثيرا كبيرا على دور القطاع المصرفي العراقي في التنميه الاقتصاديه .

لذلك فان القطاع الاقتصادي العراقي مازال يعاني من تشوهات واضحة لكونه احادي الاتجاه كما ذكرنا انفا مما أثر على عدم تحقيق شراكة متوازنه ما بين القطاعات الاقتصاديه في البناء التنموي ... ومازالت تتحكم هذه الرؤية في كثير من التشريعات والخطط والمناهج الاقتصادية ، مما اضعف توفير الظروف الملائمة والمستلزمات الاقتصادية التي تهيئ لتوفير الفرص وزيادة معدلات الاستثمار المنتج بما يدعم التنميه.

السيدات والسادة الحضور الكرام

ان القطاع المصرفي اليوم يعتبر دعامة اساسية لبناء اقتصاد حر يقوي من دعائم أية دولة ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي اذا كانت الاسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي وزاخرة بالكفاءة والخبرة والثقة خاصة اذا استطاع هذا القطاع ان يساهم في بناء وتطوير سوق المال والاستثمار وتوفير فرص استقرار الاقتصاد الكلي باعتباره حاضنة للنمو وتعجيل الازدهار الاقتصادي ودعم خطط التنمية الاقتصادية الطموحة.

اذ ان المصارف والاستثمار صنوان متلازمان لصنع عملية النمو والتنمية على اساس مستدام خصوصاً وان القطاع المصرفي يشكل الحلقة التمويلية الاولى والرئيسية للانشطة الاستثمارية وان المرحلة الراهنة تتطلب اليوم اكثر من اي يوم مضى فتح المجال امام المصارف للعمل بكل يسر وفعالية للمساهمة في دعم الاستثمار لانها العصب الرئيسي لعجلة النمو والتطور والتنمية.

وبما ان جميع الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي ووزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي تؤكد ضعف مساهمة القطاع المصرفي في العراق في التنمية والاستثمار خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣) ولكن لذلك اسباب عديدة ابرزها ان الاقتصاد العراقي ريعي ويعتمد في موارده على النفط والذي يشكل وفقا للاحصائيات الرسمية لعام٢٠١١ (٥٤,٧%) من الناتج المحلي الاجمالي لذلك فان جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى تتراوح مساهمتها بين (١,٣%-٧%) وهي نسب تعتبر متدنية قياسا باقتصاديات الدول الاخرى الى الناتج المحلي الاجمالي بالرغم من ان نسب مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات (١٩٩٠- ٢٠١١) سجلت نموا متباينا حتى وصل في عام ٢٠١١ الى ٧% ومع ذلك فهذه النسبة وبالظروف الاقتصادية الحالية وبالتحديات الموضوعية والذاتية والدعم الحكومي المحدود لايمكن ان تكون مؤثرة في التنمية الاقتصادية حيث ان الارتفاع بهذه النسبة الى المعدلات القياسية الدولية يتطلب تطور القطاع المصرفي واصلاحه من خلال تجاوز التحديات الكبيرة التي يواجهها حاليا الامر الذي انعكس على نتائج الاعمال للمصارف كافة بالرغم من ان البيانات والمؤشرات المالية الرسمية للسنوات ٢٠١١و ٢٠١٢ تشير الى التطور الحاصل في انشطتها كافة.

حيث يتكون القطاع المصرفي العراقي من البنك المركزي العراقي و(٥٠) مصرف منها (٧) مصارف حكومية و(٤٣) مصرفا خاصا بضمنها (١٢) فرع لمصارف اجنبية كما ان هنالك (٧) مشاركات عربية واجنبية في رؤوس اموال المصارف العراقية.

حيث يبلغ مجموع الموجودات(١٩٠,٨) ترليون دينار لعام ٢٠١٢ موزعة (١٧٣,٢) ترليون دينار للمصارف الحكومية و(١٧,٦) مليار دينار للمصارف الخاصة وبذلك كانت نسبة النمو بالمقارنة مع عام ٢٠١١ (٣٢,٦%).

وبلغ اجمالي رؤوس الاموال للمصارف المجازة العاملة في نهاية عام ٢٠١٢(٦,٥) تريليون دينار وبأهمية نسبية (٣١%) للمصارف الحكومية في حين بلغت هذه النسبة في المصارف الخاصة (٦٩%)، مقارنة مع (٣,٩٥) ترليون دينار لاجمالي رؤوس اموال للمصارف التجارية العاملة في نهاية عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة ٥٤% بسبب التزام المصارف الخاصة بتعليمات البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس اموالها خلال ثلاث سنوات الى (٢٥٠) مليار دينار مما يعتبر ذلك من المؤشرات الايجابية على الاستقرار المصرفي.

كما بلغ اجمالي رصيد الائتمان النقدي الممنوح في نهاية عام٢٠١٢(٢٨,٤) تريليون دينارمقابل (١٣)ترليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ حيث تشير المؤشرات المالية ان التوزيع القطاعي للائتمان النقدي الممنوح شمل جميع القطاعات الاقتصادية بنسب مساهمة تراوحت بين(١%- ٢٩%).

وقد بلغت مجموع الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة (٦٢) تريليون دينار في عام ٢٠١٢موزعة بنسبة ٨٦% لدى المصارف الحكومية و١٤% لدى المصارف الخاصة .

وشكلت الودائع الاهلية(لدى المصارف الحكومية والخاصة (نسبة ٧%))من الناتج المحلي الاجمالي نهاية عام ٢٠١١ والتي تبلغ (١٥،٧) ترليون دينار، بينما بلغت نسبة مجموع الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ٢٠% ومع ذلك فقد استمر ضعف العمق المالي في بناء قطاع مالي قوي ومتين يساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية.

وبلغت نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الخاصة اكثر من (٣٠%) بسبب قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس اموالها اضافة الى تحقيقها ارباح جيدة، مما انعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية بحدود (٥٦٪) تفوق النسبة المعيارية البالغة (٣٠%) مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الاستثمار لاسباب خارجة عن سيطرتها مما ادى الى ضعف مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

الامر الذي جعل رابطة المصارف الخاصة في العراق ان تبادر باقتراح تشكيل تجمع من المصارف التي لديها سيولة عالية لغرض مساهمتها في اقراض المشاريع التنموية الكبيرة دعما للاقتصاد الوطني.

السيدات والسادة اعضاء المؤتمر المحترمين

لقد كان دور وتاثير المصارف الخاصة واضحا في خلق التوازن المالي والسيطرة على سعر الصرف للدينار العراقي من خلال مبادرتها بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣ بتخفيض سعر بيع الدولار النقدي من ١١٨٩ الى ١١٨٣ ثم الى ١١٨٠ و١١٧٩ وكذلك تخفيض سعر بيع الدولار لاغراض فتح الاعتمادات المستندية الى ١١٧٨ دينار بدلا من ١١٨٤ دينار.

ويأتي سبب تدني مساهمة القطاع المصرفي في التنمية بالرغم من التطور في انشطته كافة يعود لمواجهته التحديات الموضوعية التالية:

1.قصور البيئة القانونية الحالية التي تنظم العمل المصرفي حيث أن بعض مواد القوانين اعلاه تساهم مساهمة كبيرة في الحد من مساهمة القطاع المصرفي في التنمية وجعله مقتصرا على تقديم خدمات تعنى بالصيرفة والاعمال الروتينية اليومية والتي لاتتجاوز ١٥ خدمة في احسن الاحوال من اصل ٥١ خدمة مصرفية يجب القيام بها حسب ماورد بالمادة ٢٧ من قانون المصارف النافذ.

2. إرتباك الرؤية الاقتصادية والرؤى والسياسات التي توحد وتنسق مابين السياسة المالية والنقدية.

3.عدم قيام الجهات المختصة المسؤولة عن تطبيقات السياسة النقدية والمالية بدراسة تحليلية ومتأنية لطبيعة التطور الاقتصادي الهائل الذي يشهده العالم والانفتاح على السوق وعدم القيام بتنظيم العمل في القطاع المصرفي وسوق المال ودعم رجال الاعمال والاشراف على السوق من خلال اليات واجراءات تسيطر فيها على تنظيم حركة الاقتصاد دون التدخل المتشدد في التفاصيل واشراك القطاع الخاص بكافة قطاعاته في عملية النمو والتطور للنهوض بالاقتصاد العراقي.

4. ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص كحل امثل لمعالجة الاختلالات التي يواجهها اقتصاد البلد في المرحلة الانتقالية الراهنة ومتابعة برنامج الاصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات بهدف زيادة النمو الاقتصادي .حيث تعد مساهمات القطاع المالي في النمو الاقتصادي منخفضا للغاية في العراق.

ولغرض ضمان تطبيق ستراتيجية واضحة ومحددة لاصلاح القطاع المصرفي العراقي في التنميه الاقتصاديه نوصي بقيام السادة المسؤولين والمختصين واعضاء المؤتمر بدراسة ومناقشة اوراق العمل المقدمة والخروج بتوصيات واقعية وواضحة املين ان تتضمن مايلي:

1.تشكيل هيئة عليا للاصلاح المصرفي في العراق تضم اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس النواب والبنك المركزي العراقي ومجموعة مختارة من المستشارين والخبراء الاقتصاديين والمصرفيين في القطاع الخاص تتولى بناء استراتيجية مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية وتحديد السياسات والاليات للانتقال الى مرحلة اصلاح القطاع المصرفي الحكومي والخاص وان يتم تحديد فترة خمسة سنوات تنتهي في عام ٢٠١٧ لانجاز المهمة وعلى مراحل مترافقه مع خطة التنمية الخمسية.

2.ايجاد بيئة تشريعية مصرفية تسمح بتطوير الجهاز المصرفي من خلال تشريع قانون جديد للمصارف ينسجم مع التطورات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالجهاز المصرفي واصدار قانون للمصارف الاسلامية واعادة النظر وتعديل القوانين الاخرى ذات العلاقة بالسياسة النقدية وتنظيم العمل المصرفي.

3.العمل بسرعة وبالتنسيق مع البنك الدولي لتفعيل الخطط الموضوعة لاعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي ووضع الاسس والمرتكزات التطبيقية.

4.يترك للشركات العامة التي تعمل وفق اسس السوق اختيار المصارف المناسبة (الحكومية او الاهلية) في ايداع مواردها المالية والقيام بعملياتها المصرفية كافة وان تتحمل تلك الشركات مسؤولية اختيار المصارف المناسبة .

5.تطوير وتوسيع الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف التي يبلغ متوسطها بحدود (١٥) خدمة وصولاً الى (٥١) خدمة الواردة في احكام المادة (٢٧) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤.

6.الاستفادة من معدلات السيولة العالية لدى المصارف الخاصة بتقديم القروض المجمعة بصورة مشتركة والتي تفوق القدرة الاقراضية الكبيرة للاغراض التنموية الاقراضية لأي منها ، مما يساهم في تلبية طلبات هذا النوع من القروض والمساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبيرة.

7.تطبيق المعايير الدولية الجديدة في منح الائتمان المصرفي بالرغم من انها جاءت بقواعد عمل ربما تكون مهتمة بالتحوط وابعاد المخاطر ولكنها جاءت عامة ولم تراعي بها الاوضاع الخاصة التي يمر بها بلدنا.

8.تأسيس مصرف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل هذه التجربة الرائدة التي تبنتها المصارف الخاصة وطورتها بما قدم دعماً للاقتصاد الوطني وتشغيل العاطلين عن العمل

9. تشجيع المصارف على فتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية في مختلف محافظات القطر لزيادة معطلات الكثافة المصرفية وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

السيدات والسادة الحضور الكرام ..

وبهذه المناسب اكرر شكري وتقديري واحترامي لدولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي السادة الوزراء ومحافظ البنك المركزي العراقي وضيوفنا الكرام وجميع ممثلي الوزارات والاتحادات والمنظمات والجهات والمؤسسات المالية ذات العلاقة والى وسائل الاعلام وجميع من تعاون مع رابطة المصارف الخاصة في العراق لعقد هذا المؤتمر .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

ممثل جمعية مصارف لبنان ..تاريخ العلاقة القوية التي تربط القطاعين المصرفيين العراقي واللبناني تعود جذورها الى الخمسينيات
كان لرابطة المصارف الخاصة الدور الريادي في اعادة تلك العلاقة

سيداتي سادتي

من شواطئ بيروت الدافئة الى قلب بغداد النابض ، اسمحوا لي ان انقل اليكم موفدا من قبل جمعية المصارف في لبنان ، وبأسم جميع المصرفيين اللبنانيين أعطر تحية وأطيب سلام.

ان جمعية المصارف في لبنان هي ثمرة التكاتف والتعاضد بين المصارف الخاصة وتعاونها التام مع المصرف المركزي اللبناني الذي هو بمنزلة الاب الصالح لتلك المصارف .

تأسست الجمعية في لبنان العام ١٩٥٩ اي قبل اربع سنوات من تأسيس مصرف لبنان عام ١٩٦٣ وكانت اول جمعية للمصارف الخاصة في العالم العربي.

ايها السادة والزملاء ..

اسمحوا لي ان اعرض عليكم بايجاز تاريخ العلاقة القوية التي تربط بين القطاعيين المصرفيين العراقي واللبناني والتي تعود جذورها الى اواسط الخمسينات من القرن المنصرم والتي تمثلت في حينه بعمل البنك المتحد اللبناني و بنك انترا اللبناني على الاراضي العراقية وعمل مصرف الرافدين العراقي على الاراضي اللبنانية .

وبالرغم من سنين الحروب التي عصفت بلبنان والعراق ، وبالرغم من الحصار الذي عانى منه عراقنا الحبيب بقيت العلاقات الاخوية والشخصية بين المصرفيين اللبنانيين واخوانهم العراقيين مستمرة دون انقطاع لتعود في السنوات العشرة الاخيرة وتنفض عنها غبار الحروب وتنهض من جديد بعزم وثبات كما ينتفض طائر الفينيق من تحت الرماد .

وقد كان لرابطة المصارف العراقية الخاصة التي نكن لها كل الود والاحترام دوراً ريادياً في اعادة احياء العلاقة المصرفية بين البلدين . قابلته جمعية المصارف اللبنانية بسياسة اليد الممدودة . وتشرفت باستضافة المصرفيين العراقيين في بلدهم الثاني لبنان ، ولم تتوانى عن تقديم العون لهم ومشاركتهم بخبراتها في المجال المصرفي وذلك عن طريق اقامة العديد من الدورات التدريبية للكوادر العراقية بمواضيع تتعلق بالتطبيقات المصرفية الحديثة . ولن تتوقف جمعية المصارف اللبنانية عند ما قدمته في السابق انما ستسعى لتوقيع بروتوكول تعاون بينها وبين رابطة المصارف العراقية يهدف الى تدعيم الكادر المصرفي العراقي باحدث العلوم والتطبيقات المصرفية .

ايها السادة والزملاء ..

إن القطاع المصرفي اللبناني يشكل مثالاً يحتذى به على الساحتين العربية والدولية وذلك باعتراف جهات اقتصادية ومصرفية عربية وعالمية . فبالاضافة الى كونها الرافعة الاساس للاقتصاد الوطني ، فأن المصارف اللبنانية في العقدين الاخيرين ، وبالرغم من حالات اللا استقرار الامني والسياسي في لبنان ، تمكنت من تأمين مراكز مالية صلبة ومتينة سمحت للقطاع المصرفي اللبناني في مواجهة الازمات والاخطار المالية بقدر لا يذكر من الاضرار .

كل ذلك ما كان ليكون ممكناً لولا امتثال المصارف اللبنانية للتعاميم الصارمة والسياسات المالية الحكيمة التي يمليها البنك المركزي (اي مصرف لبنان) وكذلك تقيدها بالاصول والاعراف المصرفية العالمية ، كمقررات مؤتمر بازل ٢ وسعيها الدؤوب للامتثال لمقررات مؤتمر بازل ٣ .

ويقرن هذا مع استفادة المصارف اللبنانية من جهاز بشري يتمتع بخبرات وكفايات عالية وانضباط تام وصريح بمعايير الشفافية واخلاقية المهنة . وتصميم كامل من جميع المصارف اللبنانية والجهات الرقابية الرسمية لتطبيق قوانين مكافحة تبييض الاموال ومكافحة تمويل الارهاب .

ان الرقابة الذاتية التي فرضتها المصارف اللبنانية على نفسها ، بالاضافة الى امتثالها للمعايير المصرفية العالمية وتعاميم المصرف المركزي في لبنان مكنتها من اجتياز رقعة الوطن الصغير في مساحته لتنتشر في واحد وثلاثين دولة من خلال مايتان واربعين فرعاً ومكتباً تمثيلياً في اثنين وسبعين مدينة عربية وعالمية

والى يومنا هذا لم يذكر ان قامت اي جهة رسمية معتبرة في اي من تلك الدول بتوجيه لوم لأي من تلك المصارف . بل نقيضاً لذلك لطالما كانت وما زالت هذه المؤسسات موضع احترام وإطراء من الجهات الرسمية وغير الرسمية نتيجة لمهنيتها وعلو احترافية موظفيها وتقيدها بالقوانين المرعية الاجراء في الدول المضيفة .

ولما كان العود احمد ، عادت المصارف اللبنانية الى السوق العراقية بتصميم تام والتزام عال بتعاميم البنك المركزي العراقي ، وجميع الجهات الرقابية للدولة المعنية بالقطاع المصرفي لتكمل رسالة بدأت بخط حروفها الاولى قبل نصف قرن من الزمن وهي أنسنة العمل المصرفي . وذلك من خلال المساهمة في تأمين التمويل للقطاع الخاص ، وتمويل للافراد ، وتأمين التسهيلات المصرفية للمشاريع الاعمارية والانشائية ، ومشاريع البنى التحتية ، تأمين التسهيلات المصرفية للتجارة الخارجية Trade Finance ، وتأمين التسهيلات لقطاعي الزراعة والسياحة ، يداً بيد مع القطاع المصرفي العراقي سعياً لتأمين الرفاهية ورغد العيش للمواطن العراقي .

وقائع اليوم الاول من المؤتمر

حمدية الجاف..أقدم شكري لرابطة المصارف الخاصة لتنظيمها هذا المؤتمر

ندعوا لتأسيس كيان جديد للمصارف العاملة في العراق يهدف الى تطوير الصيرفة والصيرفيين

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد ممثل دولة رئيس الوزراء المحترم
السادة أصحاب المعالي والسعادة المحترمون
زميلاتي وزملائي المصرفيون المحترمون :

بداية أود أن أقدم شكري وشكر كافة زملائي في المصرف العراقي للتجارة لرابطة المصارف الخاصة على تنظيمها لهذا المؤتمر.
ينعقد مؤتمرنا اليوم تحت شعار (القطاع المصرفي - الواقع والتحديات) وعنوان المؤتمر دفعني أن أعد كلمة تختلف عن سابقاتها من الكلمات في المؤتمرات السابقة.
سوف لن أتحدث عن تاريخ مصرفنا ولا على إنجازاتنا لان القاء نظرة سريعة على بياناتنا المالية ومقارنتها بالبيانات السابقة هو لسان حالنا الناطق . من وجهة نظري يتعين علينا اليوم مناقشة الامور والتغييرات التي يجب ان نجريها لتحسين اداء قطاعنا المصرفي .

مما لا شك فيه النجاح او الفشل لأي مؤسسة يعتمد بدرجة كبيرة على ثلاث :
١.الطاقات البشرية للمؤسسات المصرفية والمالية وبناء تلك الطاقات من الأمور المهمة للقطاع المصرفي والمالي.
٢.رأس المال المستثمر في المصرف.
٣.الخدمات التي يقدمها المصرف ومدى حاجة السوق لتلك الخدمات.
إن الإدارة الصحيحة وإتخاذ القرارات الصائبة ضمن إطار زمني معقول وتجنب المخاطر يُعد من مقومات النجاح . والذي يحتاج إلى رؤية وتخطيط .
للأسف أي قرار إداري غير صائب في أي مؤسسة قد يؤدي إلى خسائر . وتعديل المسار الغير الصحيح عملية ليست بالسهلة لا بل أصعب من عملية البناء.
عطفا على ذلك، أننا ممن يعتقد بأن رأس المال يأتي بعد العامل البشري تطبيقا للنظرية الحديثة في الادارة لأن المؤسسات تُبنى من قبل الإنسان و هذا يدعونا جميعا لنستثمر و نطور رأس المال البشري او مايسمى ببناء القدرات.
هنالك الكثير من الدول التي لها معاهد للصيرفة فالولايات المتحدة تملك جامعات ضخمة تُدرس فيها احدث العلوم الإدارية والإقتصادية والمحاسبية ومع هذا فإن المصارف الأمريكية ومن خلال جمعية المصارف الامريكية قامت بتأسيس American Institute of Banking - AIB وهو معهد متخصص في الدراسات المهنية للمصرفيين وشهاداته تعد أكثر فائدة للمصرفيين من شهادات كبرى الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة كما تتميز شهادات المعهد برخص ثمنها مقارنة مع الجامعات ذات الاسماء الرنانة .
كما ان الهند لديها The Indian Institute of Banking&Finance ويضطلع بنفس الدور لنظيره الامريكي ان لم يكن قد تخطاه ومن الدول العربية بالذكر المملكة الاردنية الهاشمية التي لديها معهد متخصص بالشؤون المصرفية ويدار من قبل كفاءات عراقية.
اليوم المصارف العراقية بحاجة إلى كيان يوحد رابطتها وإتحادها ولاتُحصر بالمصارف الخاصة بل تكون للمصارف بشكل عام وهنا ندعوا لتأسيس كيان جديد للمصارف العاملة في العراق يهدف لتطوير الصيرفة والمصرفيين مع تفعيل دور الطاقات الشبابية العاملة في القطاع المصرفي.

إن رؤيتي في هذا الإطار، البداية تكون بإعادة هيكلة الكيانات النقابية المصرفية في العراق اليوم ٨٥ % من الأعمال في العراق تدار في ثلاث مصارف وهذه مصارف غير ممثلة في الكيان النقابي المصرفي وهنالك قرابة الـ ٣٥ مصرف في العراق يمثلون ١٥% من قيمة العمل التجاري وممثلين بجهتين نقابية. أكرر قولي يجب أن يكون لدينا جهة نقابية واحدة في العراق وتكون العضوية فيها مسألة إختيارية ولكل المصارف العاملة في العراق وكلنا يعلم إن هنالك العديد من المصارف الأجنبية التي فتحت او تدرس خيارات فتح فروع ومكاتب لها في العراق وهذا ما يجب ان نضعه في الحسبان وبالاخص من جانب بناء القدرات البشرية.
لنتداول مسألة اخرى وهي مسألة مهمة وتتلخص في جذب رؤوس الأموال الأجنبية لدخول اسواق المال العراقية، من خلال إعادة النظر في قوانين الإستثمار الأجنبي في العراق بما يتماشى مع الإستثمارات في أسواق المال العراقية (ولا نجعلها تقتصر على الإستثمار في سوق الاسهم العراقية). اليوم نتمتع بميزة إعطاء فوائد عالية على الدينار ولنعمل جميعا مع البنك المركزي العراقي على صياغة التشريعات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية في سوق المال العراقي.
مع التأكيد على مبدأ المعاملة بالمثل عند فتح المؤسسات المصرفية والمالية العراقية فروعا لها خارج العراق لانه من غير المنطقي ان نعامل مصارف دول مثل تركيا ولبنان بأفضلية ولكننا نقابل بشروط أقرب إلى التعجيزية من قبل مرجعياتهم النقدية تفاديا إلى المناقصة معنا.

وهناك موضوع ربما لم يسلط عليه الضوء مثلما يستحق وهو موضوع تداول النقد وعلى سبيل المثال الرواتب، الدولة العراقية تدفع اليوم أكثر من ٥ ترليون دينار رواتب شهرية و٩٠% من هذه الرواتب تدفع نقدا، ويجب علينا جميعا ان نعمل على جذب دوائر الدولة ودوائر القطاع الخاص على إستخدام نظم المدفوعات الالكترونية ولننطلق من أين إنتهى به الآخرين...
اليوم البطاقات البلاستيكية في طريقها للزوال وسيعوض عنها نظام المدفوعات عبر الهاتف الخلوي . ولازلنا ننتظر المقسم الوطني الذي تبناه البنك المركزي مشكورا بعد أن فشلنا كمصارف في أن نتحد ونبني مقسم خاص بنا جميعا.
زملائي الأعزاء لنعجل بهذا المشروع قبل أن تأتي شركات الهاتف الجوال وتصبح صاحبة السيادة في هذا الأمر، السوق دائما هي الأصح وأعتقد إن لم نبدأ بهذا المشروع فسوف ندفع الثمن غاليا كمصارف.
هنالك مسألة أخرى وهي مسألة القروض المشتركة والتي يجب أن نتبناها ونعمل سوية جميعا من أجل تفعيل مثل هكذا مشروع ولكن على أساس قوي ومتين يعود بالفائدة للجميع وليس على أساس هش الهدف منه لايتجاوز مرحلة الدعاية والإعلان. ولأن الحديث مازال في مسألة القروض أعتقد إن الوقت قد حان لكي ينظر البنك المركزي العراقي بالسياسة الإئتمانية والعمل على جعلها تتوافق مع متطلبات المرحلة مع الإبقاء على الضوابط العامة المطلوبة التي تحمي المصارف لكن في نفس الوقت لا تكون مقيدة بإجراءات روتينية تفقدها هدفها الأساس، إن الشدة لاتعني إطلاقا الروتين وبصراحة الأمر الروتين الزائد يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدان الحزم.
من الجوانب الأخرى التي أود الحديث عنها جانب رؤوس الأموال ، بصراحة الأمر مصارفنا مازالت تعاني من مسألة رفع رؤوس أموالها ومن وجهة نظري ومعذرة على التجاوز على عمل البنك المركزي على المصارف التي لم تستطع رفع رأس مالها أما الإندماج مع مستثمرين جدد أوالإندماج فيما بينها وهذه مسألة مهمة في مسار الصيرفة في العراق ومادمنا في الحديث بهذا الشأن ولكوننا نتحدث اليوم بصراحة علينا أيضا تسليط الضوء على مسألة قد تضع العصا في عجلة المصرف وهي مسألة التدخل المباشر من قبل رؤساء وأعضاء مجالس الادارة في الشأن التنفيذي للعمل المصرفي اليومي وكذلك الحد من النفوذ العائلي في تأسيس وإدارة المصارف وهذه من الأمور المهمة التي أعتقد أن توليها مرجعيتنا المصرفية إهتماما في المستقبل

أما من ناحية الخدمات المصرفية وأوقات عمل المؤسسات المصرفية، ففي كثير من دول العالم تبقى المصارف فاتحة أبوابها حتى ساعة متأخرة داخل مراكز التسوق ويجب علينا أن نسير بهذا الإتجاه ، ناهيك عن إن المصارف في دول العالم تقدم مختلف أنواع الخدمات المصرفية وفي آخر إحصائية تبين إن معدل عدد الخدمات المصرفية التي يقدمها فرع أي مصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة يفوق الـ ٤٠ خدمة ولنسأل أنفسنا كم نبعد عن تلك المصارف وهل نرغب أن نسير في طريقهم ام لا.

إن بناء البلدان يحتاج لرؤية ثاقبة وخطط عمل وكل هذا يعتمد على متانة القطاع المصرفي والذي لم ولن يتطور إلا بتطور الإنسان المصرفي وهو النقطة الأهم في المعادلة.

في الختام أشكر لكم حسن إستماعكم وأستميحكم العذر للإطالة مكررة شكري وشكر زملائي في المصرف العراقي للتجارة لرابطة المصارف العراقية على حسن التنظيم متمنية لمؤتمرنا هذا التوفيق والنجاح.

صور ووقائع المؤتمر

صور المؤتمر

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء
تحت شعار
الاقتصاد المصرفي - الواقع والتحديات

زيارة الدكتور علي العلاق لمعارض المصارف في المؤتمر

زيارة لمعرض المصارف
المشاركة في المؤتمر

المعرض الذي اقيم للمصارف تزامنا مع انعقاد المؤتمر

المصارف المشاركة في المعرض

ماذا تعرف عن : " محكمة الخدمات المالية " في البنك المركزي العراقي
أغراضها و أهدافها القانونية

جاء في المادة (٦٣) من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ النص القانوني لمحكمة الخدمات المالية التي جرى إستحداثها في القانون المذكور لضمان تنفيذ العمل المصرفي وفق أحكام القانون و تجنب الأخطاء و الأضرار التي تصيب العمل المصرفي من جراء سوء إستعمال الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين و الأغيار للمعاملات المصرفية.

و نستعرض فيما يلي أغراض و أهداف هذه المادة وتوابعها بهدف إحاطة القارىء الكريم ، و من يخصه العمل المصرفي، علماً بالضوابط التي من شأنها أن توضح عن حسن تنفيذ العمل المصرفي في تحقيق العدالة و تنفيذ أحكام القانون، وتجنب الأخطاء و الأضرار .

حيث تعتبر القواعد القانونية لهذه المحكمة ملزمة بنص القانون و بذلك تكون واجبة التنفيذ لما تحمله من شروط تنفيذية و عقوبات إدارية (حصرياً بها) و لا تدخل في اختصاصات أي محكمة اخرى و من هذه الصلاحيات مايلي:

أولاً ـ النظر في رفض طلب إصدار ترخيص أو تصريح مصرفي أو إضافة شروط أو قيد عند الإصدار .

ثانياً ـ فرض إجراءات تنفيذية أو عقوبات إدارية بموجب هذا القانون عند وجود مخالفة .

ثالثاً ـ مراجعة الاجراءات التي يتخذها (القيم أو المارس القانوني) عند تجاوزهما حدود السلطة الممنوحة لهما بموجب هذا القانون .

رابعاً ـ الفصل في أي خلاف ينشأ بين المصارف والمؤسسات المالية و إمكان الطعن في قرارات هذه المحكمة امام محكمة الإستئناف .

خامساً ـ عدم تدخل هذه المحكمة في قرارات البنك المركزي بشأن تطوير السياسة النقدية و تنفيذها .

سادساً ـ ليس من إختصاص هذه المحكمة النظر في أية مخالفة يعاقب عليها القانون بالسجن حيث تقوم المحكمة من جانبها إحالة مثل هذه الأمور الى وزير العدل للتصرف بها من قبله .

تشكيل المحكمة :

تتكون هيئة المحكمة من ثلاثة الى خمسة قضاة يتم تعيين الرئيس من قبل وزير العدل و يتم تعيين الباقي من قبل رئيس المحكمة ، و يكون وزير العدل مسؤول عن تنظيم المحكمة و الإشراف عليها ، و تكون أحكامها خاضعة للطعن أمام محكمة الاستئناف

البنك المركزي العراقي
CENTRAL BANK OF IRAQ

نشاط قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي خلال شهر آب ٢٠١٣

أظهرت احصاءات العمليات المالية التي نفذت في شهر آب الماضي ومن خلال نظام المدفوعات في البنك المركزي العراقي الأتية:

تحويلات نظام التسوية الاجمالية الآتية RTGS بالدينار العراقي:

العدد ٣١٧٤ اجمالي المبلغ حوالي (١٥) مليار دينار بالدولار الامريكي:

العدد ٧٩٢ اجمالي المبلغ حوالي ٤٣٣,٣ مليون دولار

تحويلات نظام المقاصة الالكترونية C-ACH

الصكوك الالكترونية CH

العملة	العدد	المبلغ
بالدينار	١٦٣٨	حوالي ٣٦٠ مليار
بالدولار	١٢٢	حوالي ٢٢,٤ مليون

أوامر الدفع منخفضة القيمة (SVOP)

العملة	العدد	المبلغ
بالدينار	٣٥٨	٣,٢ مليار
بالدولار	٩٦	٤٣٩,ـ مليون

وبالرغم من ان تشغيل هذا النظام وادارته من قبل البنك المركزي العراقي، وهو يسجل خطوة متقدمة في تنفيذ التاديات المالية بوثوقية وسرعة، سبقت العديد من البلدان المجاورة، الا انها لا زالت محدودة في حجم الصكوك والدفعات التي تنفذ حسبما اظهرته الاحصائية الشهرية للسبعة أشهر الاولى من هذه السنة، حيث لم تسجل الاحصائيات الشهرية تطوراً متواصلاً في عدد العمليات.

ولاهمية الموضوع فأن الرابطة تدعوا الى التوقف عنده للتعرف على الاسباب وعدم ترويج استخدام النظام من قبل المصارف، من خلال ندوة ينظمها قسم المدفوعات في البنك في مقر الرابطة.

منتدى الاعلام الاقتصادي في بيروت .. تأثيره على القطاع المصرفي والمالي العربي

شارك مصرف الخليج التجاري باعمال منتدى الاعلام الاقتصادي وتأثيره على القطاع المصرفي والمالي العربي الذي نظم من قبل اتحاد المصـــــارف العربية وعقد في بيروت للفـترة ٢٩-٢٠١٣/٩/٣٠ وقد اقام الوفد معرضاً على هامش المنتدى ابرز من خلاله الخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة التي يقدمها المصرف للزبائن والمواطنين وقد شارك في المنتدى (١٠) دول عربية اضافة الى الدولة المضيفة وشارك من العراق ثلاث مصارف هي الخليج و التنمية الدولي و الموصل وقد افتتح المنتدى من قبل السيد وزير الاعلام اللبناني والدكتور جوزيف طربية/ رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية والدكتور فرانسوا باسيل/ رئيس جمعية مصارف لبنان ومعالي الرئيس عدنان القصار/ رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان والشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٣ وقد ناقش المنتدى في ٤ جلسات وعلى مدى يومين المحاور التالية:

١-التحولات السياسية وقدرة الاعلام الاقتصادي على المواكبة.
٢-الاعلام الاقتصادي ودوره في دفع عجلة الاقتصاد.
٣- واقع الاعلام الاقتصادي في العالم العربي.
٤-التسويق المصرفي ومتطلبات السوق في ظل القدرة التنافسية

وقد شارك السيد سمير النصيري من مصرف الخليج التجاري ضمن اعمال المنتدى بألقاء محاضرة عن دور الاعلام الاقتصادي في العراق في التنمية والاستثمار وشرح اسلوب بناء التقارير المصرفية , حيث عرض امام الحاضرين نتائج تقرير كفاءة الاداء للمصرف كما في ٢٠١٣/٦/٣٠ وفقا لمعايير قياس وكفاءة الاداء وهي معايير العائد على الموجودات ونسب الربحية والسيولةوكلف النشاط وتوظيف الاموال .

مصرف الخليج التجاري
خطوة مباركة بمضاعفة رأس مال المصرف ليصل الى(٢٥٠) مليار دينار

تم غلق الاكتتاب بكامل الاسهم المطروحة لزيادة رأس مال المصرف نهاية الدوام يوم الثلاثاء ٢٠١٣/٨/٦ وفي خطوة مباركة اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لتعديل عقد تأسيس (شركة مصرف الخليج التجاري) بتعديل رأس المال من (١٢٥ الى ٢٥٠)مليار دينار .

مصرف المنصور للاستثمار يفتتح فرعا جديدا له في محافظة بابل

بتاريخ٢٠١٣/٥/٢٨ تم افتتاح فرع للمصرف في مدينة الحلة وادناه معلومات عن الفرع :

١- اسم الفرع: مصرف المنصور للاستثمار فرع الحلة.
٢- اسم مدير الفرع: فائق عبد الغفور محمد.
٣- موبايل الفرع: ٠٧٨١١٧٤٤٧٧٢
٤- الرقم الرمزي للفرع (٩)
٥-ايميل الفرع: hill@mansourbank.com
٦- عنوان الفرع: محافظة بابل / الحلة. ش./٤٠ مجاور فندق الرحمن السياحي.

مصرف الائتمان العراقي

تعقد الهيئة العامة لمصرف الائتمان العراقي اجتماعهاالسنوي الذي سيعقد في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الاول من شهر تشرين الاول وذلك في مبنى فرع المصرف في اربيل ومن أهم فقرات منهاج الاجتماع.

١- مناقشة التقرير السنوي لمجلس الادارة عن نشاطات المصرف لعام ٢٠١٢ والموافقة عليه.
٢- مناقشة تقرير مراقب الحسابات لعام ٢٠١٢ والحسابات الختامية للمصرف كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ والمصادقة عليهما.
٣- الموافقة على زيادة رأس مال المصرف من (١٥٠ ـ ٢٥٠) مليار دينار.

رسالة شكر وتقدير للاستاذ زهير علي أكبر نائب محافظ البنك المركزي العراقي

زهير علي أكبر
نائب محافظ البنك
المركزي العراقي

تسلم الاستاذ زهير علي أكبر نائب محافظ البنك المركزي العراقي بتاريخ ٢٠١٣/٩/٤ رسالة شكر وتقدير من دولة رئيس مجلس النواب السيد أسامة النجيفي تضمنت ما يلي:-

(تقديرا لجهودكم المتميزة في أداء المهام المكلفين بها وأخلاصكم وتفانيكم وعملكم المميز في المحافظة على قيمة الدينار العراقي وكشف الفساد والعابثين بأموال العراق, لايسعنا الا ان نقدم لكم شكرنا وتقديرنا واعتزازنا بعملكم المخلص خدمة للعراق) ..

اسامة عبد العزيز النجيفي
رئيس مجلس النواب
٢٠١٣/٩/٤

اجتماع الهيئة العامة لمصرف أيلاف الاسلامي

مصرف أيلاف الاسلامي
شركة مساهمة خاصة
Elaf Islamic Bank
Private Shareholding Company

عقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة لمصرف ايلاف الاسلامي صباح يوم السبت ٢٠١٣/٩/٢٨ في مقر الادارة العامة في بغداد لمناقشة التقرير السنوي لمجلس الادارة عن نشاطات المصرف لعام ٢٠١٢ , وتمت الموافقة عليه , وكذلك مناقشة كل من تقرير مراقب الحسابات الحسابات الختامية للمصرف كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ حيث تمت المصادقة عليهما . كما تم مناقشة موضوع زيادة رأس كال المصرف الى (٢٥٠) مليار دينار وفق المادة (٥٥ اولا وثانيا) من قانون الشركات رقم(٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل وتمت الموافقة عليه..

مركز الدراسات المصرفية يقيم دورة تدريبية بهدف مكافحة تزييف العملة

رعى السيد نائب محافظ البنك المركزي العراقي الاستاذ زهير علي اكبر دورتين تدريبية اقيمت في مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي العراقي شارك فيها عدد من امناء الصندوق ومعاونيهم في المصارف العراقية الخاصة والحكومية والمختصة .وحاضر في الدورتين السيدة نجاة ابراهيم حسين) المديرة في المديرية العامة للاصدار والخزائن في البنك المركزي العراقي (بأستخدام وسائل الايضاح للتعريف بمواصفات العملات الورقية العراقية والاجنبية ليسهل على المتعاملين كشف المزيف منها لمنع تداوله.

اقيمت الدورة الاولى يومي ١٩ و٢٠ /٨ والدورة الثانية يومي ٢٥ و٢٦ /٨/ ٢٠١٣ على قاعة المركز في مجمع الجادرية.

اكتمال رأس مال المصرف الى (٢٦٥) مليار دينار

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار

نتائج الاعمال واهم البيانات الالمالية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للنصف الاول لسنة ٢٠١٣(غير المدققة) مقارنة مع الحسابات الختامية في ٢٠١٢/٦/٣١ ومع الفترة من العام الماضي ٢٠١٢ حيث تظهر من خلالها نشاطات المصرف

التاريخ / اسم الحساب	النصف الاول كما في ٢٠١٣/٦/٣٠	المزانية للعام ٢٠١٢/١٢/٣١	النصف الاول كما في ٢٠١٢/٦/٣٠
النقد في الصندوق ولدى المصارف	1.060.071	902	621.021
الاستثمارات	31.798	9.537	19.300
الائتمان النقدي	528.525	443.053	342.313
الموجودات الثابتة	111.859	183.640	177.966
اجمالي الموجودات	1.837.008	1.604.621	1.223.711
الحسابات الجارية والودائع	1.445618	1.084776	961.987
رأس المال والاحتياطات	275.608	275.375	217.755
اجمالي المطلوبات	1.837.008	1.604.621	1.223.711
الارباح المتحققة	25.900	-	48.152

من جانب آخر فقد اكتملت اجراءات زيادة راسمال المصرف الى (٢٦٥) مليار دينار وتم تعديل النظام الداخلي للمصرف وفقا لقرار دائرة تسجيل الشركات في ٢٠١٣/٩/١٠.

وسيفتح المصرف ايضا فرعا جديدا له في محافظة بابل ليباشر اعماله في ٢٠١٣/١٠/١..

وأهم البيانات المالية للمصرف كما في نهاية ايلول ٢٠١٣ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٢ ونسب النمو..

البيان	ايلول ٢٠١٣	ايلول ٢٠١٢	نسبة النمو
* الودائع / - مليار دينار - مليون دينار	688.231 407.689	608.159 318.916	% 13.2 % 27.8
* الائتمان النقدي / - مليار دينار - مليون دينار	490.526 111.487	396.019 40.122	% 23.9 % 177.9
* رأس المال المدفوع / - مليار دينار	265 000	210.000	% 26.2

مصرف دار السلام للاستثمار بدء الاكتتاب على الاسهم المطروحة

تم بدء الاكتتاب على الاسهم المطروحة البالغة ٧،٣٢٠،٢٥ مليار سهم اعتبارا من تاريخ ٢٠١٣/٧/٣٠ في فرعي مصرف الخليج التجاري (الرئيسي) و(كهرمانة) حسب قرار الجمعية العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٣ الخاص بزيادة رأس مال شركة المصرف من (١٠٥،٨) الى(١٥٠) مليار دينار...

المصرف المتحد للاستثمار
UNITED BANK FOR INVESTMENT

المصرف المتحد للاستثمار ينهي أجراءات زيادة رأس ماله من (٢٥٠ الى ٣٠٠) مليار دينار ويفتتح فرعين جديدين في بغداد

اكتملت الاجراءات القانونية اللازمة لزيادة رأس مال المصرف من (٢٥٠ الى ٣٠٠) مليار دينار , جاء ذلك في اجتماع الهيئة العامة للمصرف المتحد للاستثمار.

وبذلك يصبح المصرف المتحد للاستثمار على رأس المصارف الخاصة في العراق من ناحية رأس المال ..

وفي خطة التوسعات لفروع المصرف المتحد للاستثمار نفذت مؤخرا فتح فرعي الصليخ وجميلة ليصبح مجمل فروع المصرف الحالية عشرين فرعاً، وأدناه المعلومات الخاصة بهذه الفرعين:

١-اسم الفرع/ المصرف المتحد للاستثمار - فرع الصليخ/الشارع المؤدي لجسر الشعب
- تاريخ المباشرة: ١٢/ ٨/ ٢٠١٣.
- اسم مدير الفرع: محمد سلام عبد الكريم.
- رقم الهاتف: ٠٧٧٠٤٥١٤٥٨٨ .
- الرقم الرمزي: ٩٧٠ .
- عنوان الفرع: بغداد - حي الصليخ.

٢-اسم الفرع/ المصرف المتحد للاستثمار - فرع جميلة
- تاريخ المباشرة: ٨/ ٩/ ٢٠١٣ .
- اسم مدير الفرع: آيات قاسم مهدي.
- رقم الهاتف: ٠٧٧١٥١٦٦٣٦٧ .
- الرقم الرمزي: ٩٧١ .
- عنوان الفرع: بغداد - حي جميلة التجاري.

مصرف الاستثمار العراقي

تعقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعها السنوي يوم الثلاثاء ٢٠١٣/١٠/٢ , واهم فقرات جدول اعمال الاجتماع بحث النقاط التالية:-

١- تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف لعام ٢٠١٢.
٢- تقرير مراقب الحسابات لعام ٢٠١٢ والحسابات الختامية للمصرف كما في ٢٠١٢/١٢/٣١.
٣- زيادة رأس مال المصرف من (١٥٢ الى ٢٢٠) مليار دينار.
٤-جرت عملية انتخاب مجلس ادارة جديد مكون من (٧) أعضاء أصليين هم السادة(حسين صالح شريف الجاف - رئيسا - وحمزة داود سلمان هليون -عضو ومدير مفوض - وسردار خالد عمر , كاروخ حسين صالح شريف,محمد ثامر رزوقي,احمد ثامر رزوقي, بختيار شفيق احمد) - أعضاء -

أما الأعضاء الاحتياطيين فهم السادة (ممثل شركة اعادة التأمين العراقية ,عبدالهادي عبد الامير حسن العطار , دياري رفيق توفيق , ضياء فخري حسن وامير رؤوف فرج وعباس علي حسون وجمال احمد عبد الله)..

المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية يعقد اجتماع الهيئة العامة ويزيد رأس ماله من (١٥٢ الى ٢٠٢) مليار دينار

عقدت الهيئة العامة للمصرف اجتماعها السنوي يوم الاثنين يوم الاثنين ٢٠١٣/٩/٢٣ واتخذت القرارات التالية:-

١- الموافقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف لسنة ٢٠١٢ .
٢- المصادقة على تقرير مراقب الحسابات لعام ٢٠١٢ والحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ .
٣- الموافقة على زيادة رأس مال المصرف من (١٥٢ الى ٢٠٢) مليار دينار وفقا للمادة (٥٥ اولا وثانيا) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنو١٩٩٧ المعدل .
٤- انتخاب مجلس ادارة جديد للاعضاء الاصليين والاحتياط.

مصرف الاتحاد العراقي
Union Bank of Iraq

مصرف الاتحاد العراقي

ادناه نتائج الأعمال وأهم البيانات المالية لمصرف الاتحاد العراقي للنصف الأول لسنة ٢٠١٣ (غير المدققة) ومقارنتها مع الحسابات الختامية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢ ومع نفس الفترة من العام الماضي كما في ٣٠/ ٦/ ٢٠١٣ حيث تظهر من خلالها نشاطات المصرف:

(المبالغ مليار دينار)

اسم الحساب / التاريخ	النصف الاول كما في 30/ 6/ 2013	الحسابات الختامية كما في 31/ 12/ 2012	النصف الاول كما في 30/ 6/ 2012
النقد في الصندوق ولدى المصارف	373.986	361.689	266.271
الاستثمارات	7.779	0.041	0.037
الائتمان النقدي	170.178	154.196	78.856
الموجودات الثابتة	15.059	13.185	11.926
* اجمالي الموجودات	603.767	622.444	382.044
الحسابات الجارية والودائع	354.408	435.803	299.405
رأس المال والاحتياطيات	157.367	102.405	64.406
* الأرباح المتحققة	29.491	15.038	6.528
الفائض المتراكم	15.038	--	--
* اجمالي المطلوبات	603.767	622.444	382.044

يمارس المصرف نشاطه من خلال الفرع الرئيسي في بغداد و(٥) فروع في محافظات اربيل , البصرة ,كربلاء, النجف, الناصرية .

عدنان كنعان الجلبي
رئيس الرابطة

رئيس الرابطة عضوا في اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وعضوا في لجنة اعداد مؤتمر لمعالجة البطالة في العراق

تتواصل فعاليات الرابطة بالمشاركة في مختلف النشاطات الرسمية والمهنية , فقد تم اشراك السيد عدنان الجلبي رئيس الهيئة الادارية في اثنتين من اللجان الهامة الاولى التي شكلت بالامر الديولني الذي اصدره مكتب رئاسة مجلس الوزراء للاعداد لاقامة مؤتمر لمعالجة البطالة في العراق .

وعلى صعيد آخر فأن الرابطة تشارك في اللجنة الخاصة بمشروع القناة الجافة التي تتابع في وزارة النقل وذلك الى جانب مجموعة من الوزارات والاتحادات .

كذلك أنضم السيد رئيس الرابطة الى عضوية الوفد الذي رافق دولة رئيس مجلس الوزراء في زيارته الاخيرة للهند , حيث التقى هناك بمجموعة من مسؤولي المصارف الهندية وتم بحث سبل تطوير العلاقات المصرفية بين البلدين..

اجتماع اللجنة الفنية للمصارف للمتابعة والتنسيق بشأن تطبيقات FATCA

عقد في مقر الرابطة في الساعة السادسة مساء يوم الاثنين ٢٠١٣/٩/٢ الاجتماع مسائيا بمشاركة السيد احسان شمران الياسري مدير عام الاصدار والخزائن في البنك المركزي العراقي , وضم الاجتماع مدراء ومسؤولي اقسام تكنلوجيا المعلومات في المصارف العراقية وممثلين عن وزارتي الخارجية والمالية وممثل عن وزارة المالية والاقتصاد في اقليم كوردستان ومعاوني مدير عام من ديوان الرقابة المالية والمصرف العقاري ومدير القسم القانوني في الهيئة العامة للضرائب وممثلو المصارف الخاصة التالية / التجاري العراقي، بابل، الأهلي العراقي، التعاون الاسلامي، اربيل، العراقي الاسلامي، الشرق الأوسط، الخليج التجاري، المتحد للاستثمار، بغداد، المنصور، وفروع المصارف الخارجية العاملة في العراق (بيروت والبلاد العربية، أبو ظبي الاسلامي، اللبناني الفرنسي، انتركونتيننتال لبنان، بيبلوس اللبناني، بنك ملي ايران، ايش بنك التركي).

في الاجتماع قدم السيد الياسري عرضاً عن أهمية تنفيذ المصارف العراقية كافة بالامتثال لهذا القانون والتهيؤ لتطبيقاته على من يحملون الجنسية الامريكية أو من لديهم جواز سفر أمريكي، وضرورة قيام المصارف بتحديث معلوماتها عن زبائنها (KYC)بموجب الاستمارات الجديدة ليتسنى لها معرفة المشمولين منهم بالامتثال لقانون (FATCA)

ثم قدمت ممثلة المصرف التجاري العراقي قائمة باستفسارات وتساؤلات القسم الفني للمصرف في مجال تطبيقات النظام المصرفي لدى تطبيق قانون الامتثال الضريبي (FATCA) في العراق، هذا وقد تم التأكيد على بقية المصارف تقديم مسؤولي تكنولوجيا المعلومات فيها المزيد من التساؤلات حول تنفيذ وتطبيق هذا القانون بهدف أيجاد الحلول المناسبة لها..

تهنئة من البنك المركزي العراقي الى المصرف الوطني الإسلامي

وزيادة رأس مال المصرف الى (٢٥١) مليار دينار

الدكتور صادق راشد الشمري

وجهت المديرية العامة للاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي كتابها ذي العدد ٣٣٥/٥/٤ في ٢٠١٣/٩/٥ للمصرف الوطني الاسلامي / الدكتور صادق راشد الشمري (المدير المفوض) للتهنئة بمناسبة اختيار المصرف من قبل اكاديمية تتويج لجوائز التميز في المنطقة العربية والمنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية كأحد افضل المصارف الاسلامية الرائدة على مستوى الجمهورية العراقية والمنطقة العربية , مع التمنيات بالمزيد من التقدم والازدهار , ومن جانبها فأن مجلة المصارف العراقية تثمن هذه المبادرة من البنك المركزي العراقي لتقييم المصرف على انجازاته .

ومن جانب اخر فقد اكتملت كافة الاجراءات القانونية اللازمة لزيادة رأس مال المصرف من(١٥٠) الى (٢٥١) مليار دينار .

توصيات مصرف الخليج التجاري لكبار مساهمي المصرف

مصرف الخليج التجاري

وجهت ادارة مصرف الخليج التجاري دعوتها الى كبار مساهمي المصرف بمبادرة جديدة من نوعها بمناسبة مضاعفة رأس مال المصرف من (125 الى 250) مليار دينار تضمنت التوصيات التالية بهدف خدمة المتعاملين معه والتزام المصرف بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي للمساهمة في خدمة التنمية الاقتصادية.

بمناسبة استكمال الاجراءات الرسمية بزيادة رأسمال المصرف من(125 مليار دينار الى250) مليار دينار و اطلاق وديعة الزيادة من قبل البنك المركزي يتعهد رئيس واعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا وادارات فروع المصرف كافة بما يلي:

١- بذل كافة الجهود والعمل الجاد والدقيق وفق الخطط المرسومة لتحقيق افضل النتائج.
٢- تقديم افضل الخدمات المصرفية وفق احدث الانظمة و التقنية للمواطنين.
٣- الانتشار الافقي لفروع المصرف ليغطي كافة المحافظات العراقية ومناطق التنمية والاستثمار بما يخدم المواطن واعمال التنمية والاعمار.
٤- الالتزام التام بالسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وتعليماته بما يساهم في رفع قيمة الدينار العراقي ومكافحة غسيل الاموال.
٥- التوسع بالعلاقات الخارجية مع المصارف العالمية بما يخدم التجارة الخارجية العراقية وتحقيق اهداف المصرف.
٦- المباشرة بفتح فروع ومكاتب خارجية للمصرف بما يخدم ويحقق مصلحة المصرف.
٧- رسم الخطط الاستراتيجية للمصرف بما يحقق مصلحة المساهمين وزيادة الارباح.
٨- مستعدون للاستماع ومناقشة الرؤى ووجهات النظر لكبار المساهمين ووضعها موضع التنفيذ بما يخدم مصلحة واهداف المصرف.

اجتماع الهيئة العامة لمصرف دجلة والفرات

مصرف دجلة والفرات
Dijlah & Furat

عقد في مقر فرع مصرف دجلة والفرات في اربيل يوم الاثنين ٢٠١٣/٨/٢٦ اجتماع الهيئة العامة لمناقشة الحسابات الختامية المالية لسنتي ٢٠١١ و٢٠١٢ والمصادقة عليهما واقرار مقسوم الارباح , ومناقشة الغاء قرار الهيئة العامة المتخذ في الاجتماع بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢ والخاص بزيادة رأس المال ..

تطوير افاق التعاون بين رابطة المصارف الخاصة في العراق وجمعية البنوك الاردنية

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

فاتحت رابطة المصارف الخاصة في العراق بكتابها ذي العدد ٢٤١ في ٢٠١٣/٨/١٥ سعادة الدكتور علي قندح المدير العام لجمعية البنوك الاردنية مؤكدة الرغبة في تعزيز التعاون بما يخدم الاهداف المشتركة لقطاع المال والاقتصاد بضمنه المصارف في البلدين الشقيقين ..

جريدة القضاء الواقف تمنح شهادة تقديرية للمشاور القانوني للرابطة

المحامي
محمد موسى الخضوري

منحت جريدة القضاء الواقف التي يرأس تحريرها نقيب المحامين السيد محمد الفيصل شهادة تقديرية للمشاور القانوني للرابطة المحامي محمد موسى حسين الخضوري لجهوده في نشر الثقافة القانونية وتواصله البناء ..

مصرف الخليج التجاري

الريادة والتميز في التنمية الاقتصادية والاعمار

في حوار مع السيد السيد منير حسن الجبوري / رئيس مجلس الإدارة والسيد المدير المفوض لمصرف الخليج التجاري تحدثا عن الدور الريادي والمتميز للمصرف في التنمية الاقتصادية والاعمار حيث اشار الجبوري منذ تاسيس المصرف عام 1999 براسمال 600 مليون دينار ومباشرته بممارسة نشاطه المصرفي في 2000/4/1 وضع لنفسه خطة للتوسع في نشاطه ليتواجد في كافة المحافظات العراقية لبث روح الادخار والاستثمار والمساهمة في اعمال التنمية والاعمار وتقليل حجم البطالة الموجودة في المناطق الجغرافية استناداً لخطط الدولة العراقية التنموية المرسومة على مدار سنوات مزاولة نشاطه بالاضافة لتطبيق خطة النمو لرأس ماله خلال مسيرته ومزاولة اعماله حتى اصبح رأسماله(250) مليار دينار بتعديل عقد تاسيسه عدة مرات مع التوسع في تواجده الجغرافي لياخذ حصته وموقعه المتميز في الساحة المصرفية العراقية .

منير حسن الجبوري
رئيس مجلس الادارة

سامي مهدي صالح
المدير المفوض

الاهداف والخدمات المصرفية

*تقديم افضل الخدمات المصرفية المتنوعة لزبائنه باعتماد مبادئ (ادارة الجودة الشاملة) في عمله المصرفي .
*استخدام احدث الانظمة المصرفية وتكنلوجيا المعلوماتية لتوفير افضل الخدمات المصرفية للزبائن .
*تقليل معاناة زبائنه من حمل ونقل النقود للمصرف او السحب بالاستفادة من فروعه المنتشرة في كافة المناطق الجغرافية وبقية المصارف الاخرى بتحويل المبالغ عن طريق نظام (RTGS) وربط فروعه المنتشرة فيما بينها بنظام (Inter Branch) .
*وضع خطة تواجد للمصرف في كافة المحافظات والاقضية ومن ثم النواحي العراقية لتقديم الخدمات المصرفية المتعددة للمواطنين بواسطة فروعه المنتشرة في كافة المناطق الجغرافية للعراق .
*المساهمة في تمويل اعمال التنمية والاعمار استناداً للخطط التنموية للدولة .
*المساهمة في تخصيص نسبة البطالة الموجودة عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل للعاملين .
*بث روح الادخار للمواطنين وتسخير هذه المدخرات في اعمال التنمية والاعمار للبلد .

مصرف الخليج التجاري

*لمساهمة في رفاهية المجتمع بتقديم فرص قروض الاسكان لتوفير السكن المريح للمواطن بالاضافة لتمويل عملية شراء السيارات وباقل كلفة ممكنة .
*المساهمة في النهضة العمرانية الجارية بتمويل المشاريع الكبيرة ولكافة القطاعات المتنوعة وحسب القدرة المالية للمصرف وخاصة الاسكان .
*التوسع في شبكة المراسلين مع البنوك الخارجية اعمال لخدمة التنمية والاعمار والتجارة الخاجية للبلد .
*المساهمة براحة و تقليل معانات المواطنين بتوفير الخدمات المصرفية الالكترونية لهم وهو في بيته او محل عمله او سفره للخارج بدون مراجعة المصارف بالامكان السحب بما يحتاجه من مال من اقرب صراف الي له باستخدام بطاقات السحب الالكترونية او الاستفسار عن رصيده تحويل المبالغ من حساب الي اخر عن طريق الهاتف الجوال الخاص به(Mobil cash).

النشاط المالي ونتائج الاعمال لعام 2013

كما تحدث السيد سامي مهدي صالح المدير المفوض عن نشاط المصرف خلال عام 2013 حيث حقق المصرف طفره نوعيه في عمله لغاية شهر اب من عام 2013 باعتماد طرق علميه في تنفيذ خطته الطموحه لهذا العام في توزيع مفردات هذه الخطة على شبكة فروعه المنتشره استنادا لتصنيف الفروع الى اربعة اصناف حسب نتائج خطة عام 2013 المتحققه , واعتمد نظام الحوافز الفصليه على النتائج المتحققه للمؤشرات الماليه للفروع ودوائر واقسام الاداره العامه للمصرف لخلق روح الابداع والمنافسه بين الفروع والاقسام للمصرف بالاضافه لتطبيق مبادئ (ادارة الجوده الشامله)في عمله وبذلك حقق نسبة نمو للارباح عن نتائج شهر اب لعام 2012.
ولغرض الحد من معانات الزبائن في التنقل لطلب الخدمة المصرفية او نقل النقود أستكمل المصرف تطبيق أنظمته المصرفية الحديثة لتقديم كافة الخدمات المصرفية الالكترونية بدون ان يراجعوا المصرف وبالاعتماد على الاستفادة من خدمات الصراف الالي المنتشرة في فروعنا في بغداد والمحافظات .
واشار السيد المدير المفوض الى ابرز نتائج الاعمال لشهر اب لعام 2013 بالمقارنه مع تموز/2013 وشهر اب لعام 2012 حيث حققت نسبة النمو التاليه :-

مقارنة ارصدة الحسابات لشهر آب لعامي (2012 و 2013)

اسم الحساب	آب (2013)	آب (2012)	نسبة النمو لشهر آب عام (2012 و 2013)
حجم الودائع (مليون دينار)	317,083	257,609	23%
الائتمان النقدي (مليون دينار)	291,406	142,124	105%
الائتمان التعهدي (مليون دينار)	209,761	164,697	27%
الايرادات (مليون دينار)	51,857	30,883	68%
المصروفات (مليون دينار)	18,007	11,947	51%
الربح والخسارة (مليون دينار)	33,850	18,936	79%

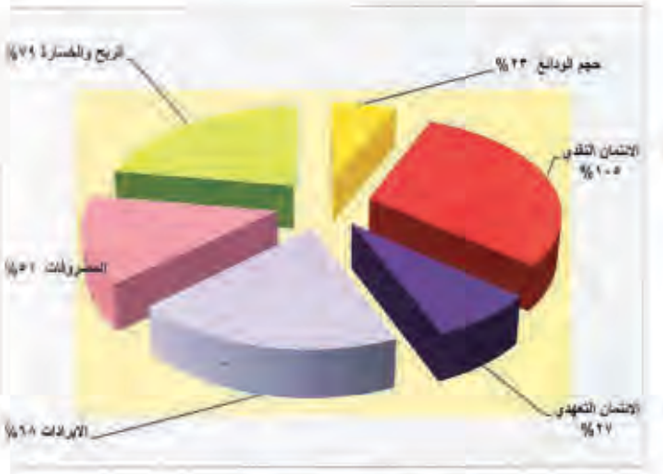

مصرف الخليج التجاري
GULF COMMERCIAL BANK

التخطيط الاستراتيجي

وضع المصرف خطة استراتيجية لمدة اربعة سنوات (2012 - 2015) تتضمن مايلي :-

***نمو راسماله ليصبح 350 مليار دينار.**

*زيادة انتشار شبكة فروعه من 22 فرع في عام 2012 الى 50 فرع في عام 2015 اي بنسبة نمو 186% لتغطية جميع المناطق الجغرافية للعراق .
*زيادة عدد مراسليه في دول العالم المختلفة لخدمة اعمال التنمية والتجارة الخاجية للعراق .
*تغطية حاجته من العقارات لسد النقص الموجود والتخلص من عملية الايجارات للعقارات اللازمة له للحفاظ على مبداء الاستقرار الجغرافي والمحافظة على زبائن فروع المصرف بالاضافة لتقليل كلف التشغيل وابراز ابنية فروعه بالمظهر اللائق بها .
*زيادة حجم مساهميته في تمويل اعمال التنميه والاعمال الجاريه بالبلد مع تطور ونمو رأسماله.
*تطوير الموارد البشريه بأدخالهم الدورات التدريبيه لرفع قدراتهم وكفاءة الاداء في داخل العراق وخارجه.
*المساهمه في تقليل حجم البطاله بتشغيل الخريجين بتوسع نشاطه وعدد فروعه في كافة المناطق الجغرافيه.
*المساهمه في تأسيس الشركات مع الغير في كافة القطاعات المختلفه لمشاركتها في النهضة العمرانيه وتطوير الاقتصاد العراقي.
*تنمية حقوق المساهمين وزيادة الارباح والسعي المستمر لرفع قيمة سهم المصرف.

كما تحدث السيد سامي مهدي صالح المدير المفوض عن نشاط المصرف خلال عام ٢٠١٣ حيث حقق المصرف طفره نوعيه في عمله لغاية شهر اب من عام ٢٠١٣ باعتماد طرق علميه في تنفيذ خطته الطموحه لهذا العام في توزيع مفردات هذه الخطة على شبكة فروعه المنتشره استنادا لتصنيف الفروع الى اربعة اصناف حسب نتائج خطة عام ٢٠١٣ المتحققه , واعتمد نظام الحوافز الفصليه على النتائج المتحققه للمؤشرات الماليه للفروع ودوائر واقسام الاداره العامه للمصرف لخلق روح الابداع والمنافسه بين الفروع والاقسام للمصرف بالاضافه لتطبيق مبادئ (ادارة الجوده الشامله)في عمله وبذلك حقق نسبة نمو للارباح عن نتائج شهر اب لعام ٢٠١٢ ولغرض الحد من معاناة الزبائن في التنقل لطلب الخدمة المصرفية او نقل النقود أستكمل المصرف تطبيق أنظمته المصرفية الحديثة لتقديم كافة الخدمات المصرفية الالكترونية بدون ان يراجعوا المصرف وبالاعتماد على الاستفادة من خدمات الصراف الالي المنتشرة في فروعنا في بغداد والمحافظات .

ولقد اكد المصرف على ريادته في نشر الوعي والثقافة المصرفية في سوق المصارف العراقية من خلال اقامته للدورات التدريبية لموظفي المصرف والمصارف الاخرى حيث تم تدريب (306) موظف حتى 2013/8/31 من ضمنهم (35) موظف تم تدريبهم على النظام الالكتروني الحديث في الاردن وبغداد والندوات المتخصصة في موضوع (ادارة الجوده الشامله) والتي ساهمت بها الادارة العليا والتنفيذية ومدراء الفروع ضمن خطة المصرف الثقافية لعام 2013،كذلك أقامه ندوة نقاشية متخصصة تحت شعار (الجهاز المصرفي في العراق - الواقع والتحديات والمعالجات).

النشاطات التدريبية والثقافية للمصرف

الأستاذ مهند قاسم الساعدي
المدير المفوض للمصرف المتحد للاستثمار

نشاط متميز وطموح كبير

اكد الأستاذ مهند قاسم الساعدي بأن المصارف وبحكم التنوع في خدماتها واتساع الطلب عليها وتثبيتاً لخطوات واثقة في هذا المجال تسعى الى تعزيز قدراتها وامكانياتها من خلال زيادة رأس المال الذي يعتبر المحرك الاساسي لآي مشروع أو عمل استثماري حيث سيترك آثارا ايجابية على نتائج اعمال المصرف ومن كافة النواحي من خلال زيادة الربحية وتحقيق النموبالأضافة الى الحصول على قدرة اكبر على منح القروض والأئتمان وبذلك ستتمكن من التوسع بفتح الفروع وامكانية تلبية احتياجات زبائنها كذلك مد جسور الثقة والتعاون مع الجهات الماليه والمصرفيه المالية في الداخل والخارج.

وانطلاقاً من ذلك فقد سعى مصرفنا وكاول مصرف عراقي خاص الى زيادة رأس المال لغاية (٣٠٠) مليار دينار عراقي لتلبية المتطلبات التي تمكنه من تمويل المشاريع ألأستثمارية الكبيرة ويصبح في وضع مالي جيد ورصين وتأسيساً عليه فقد سعى المصرف الى زيادة عدد الفروع العامله سواء في بغداد او في المحافظات لتصبح (٢٠) فرع واضعين نصب اعيننا طموحاً بفتح فرع في كل محافظة ومركز تجاري ومطار ولان خطواتنا واثقة وعملنا شفاف فقد أستطعنا ان نؤسس علاقة دولية مع (٢٣) مصرف عربي وأجنبي وفي كافة انحاء العالم لاعتمادهم كمراسلين..

وطبقا لذلك فقد تم منح مصرفنا وسام الأستحقاق الذهبي لعام ٢٠١٣ من اكاديمية تتويج لجوائز التميز في المنطقة العربية في مجال المبادرات المتميزة على مستوى الوطن العربي والمنظمة العربية للمسؤولية الأجتماعية والذي تم بعد تدقيق امكانياتنا ومستوى الشفافية التي نتعامل بها حيث شكل انعطافة حقيقية في ابراز الوجه المشرق للمصارف العراقية وبين امكاناتها كذلك وثق النهج الصحيح الذي ينتهجه البنك المركزي العراقي في اشرافه المباشر على هذه المصارف ومدى نجاح السياسة النقدية التي ينتهجها في هذا المجال .

2
Friday, January 17, 2014 12:15:26 AM

الاحتياطي الفيدرالي الامريكي
كيف يتم تغيير قيادته؟

اعداد : مراقب

اعلن الرئيس الامريكي اوباما في منتصف شهر حزيران الماضي، ان رئيس الاحتياطي الفيدرالي(Federal reserve) بن برنانكي، قد ادى عملاً استثنائياً لكنه (بقي في هذا المنصب لفترة اطول مما كان يرغب ومما كان يفترض به ان يبقى) ومن . المعلوم ان برنانكي تولى قيادة الاحتياطي الفيدرالي في عام ٢٠٠٦ والبحث جاري حالياً لترشيح بديل يتولى القيادة بعد برنانكي، من خلال حملة قوية للوصول الى المنصب. والمرشحان هما جانيت يلين نائبة رئيس الاحتياطي ولاري سامرز مستشاره الاقتصادي السابق، ويدور في الاوساط اسم مرشح ثالث هو دونالدكون النائب السابق لرئيس الاحتياطي الفدرالي.

ويتردد في ان السيدة يلين في حالة تعيينها فانها ستصبح اول امرأة تتولى المنصب، الذي تعرفه جيداً بعد ان امضت في العمل فيه مدة طويلة. ويبدو ان تغيير قيادة الاحتياطي الفيدرالي هو امر تعين على الادارة الامريكية، ايجاد خلف لين برنانكي رغم ان هذا الجهاز لا يحتاج الى خضات بالنظر لحساسية التغيير في السياسة النقدية.

لا يزال الاقتصاد الامريكي يخضع لرعاية الاحتياطي الفيدرالي الذي ادار منذ خمسة اعوام الازمة المالية التي نتجت عن ازمة الرهن العقاري والقروض المتعثرة والتي واصل الاحتياطي الفيدرالي ضغوطه لوقف ضخ السيولة في النظام المالي في الولايات المتحدة. ولم يحافظ الاحتياطي على معدل الفائدة القريب من الصفر، بل واصل انفاق(٨٥) مليار دولار شهرياً عبر سندات خزينة وسندات رهن عقاري، باعتبارها طريقة اخرى للضغط على خفض معدلات الفوائد وتنشيط الاقتصاد. كذلك فان تجميد الاصول في موازنته تفوق قيمتها ثلاثة ترليونات دولار مقابل ٩٠٠ مليار قبل ستة اعوام. وكانت هذه السياسة مفيدة الى وول ستريت الذي استأنفت الارقام فيه تسجيل الارقام القياسية والتي بدأت تترنح منذ تطرق برنانكي الى خفض الاموال السهلة.

وفي هذا الخضم فان عملية تثبيت اسم المرشح الذي يتولى قيادة الاحتياطي الفيدرالي الامريكي ستكون شاقة عند عرضها في الكونغرس لاقرار الاختيار.

سمعة المصارف

ياسر المتولي

اينما توفر نشاط اقتصادي او استثماري فمن متطلباته بروز مهمة قطاع مصرفي ذي سمعة جيدة وملاءة مالية ستجيب لذلك النشاط او هذا الاستثمار . فهنا تظهر اهمية المصارف لتلبية متطلبات الشركات العالمية التي في مقدمة طلباتها توفير مصارف كفوءة قادرة على تسهيل عملها سواء في المعاملات التي تتوفر لها سيولة نقدية او لضمان اموال الشركات الاستثمارية وتأمينها . فكيف يمكن لنا تهيئة مثل هذه المصارف في وقت يحتاج العراق فيه الى استثمارات كثيرة لبنائه ؟ دعونا نتأمل وضع المصارف العراقية ازاء هذه المتطلبات وما هي الوسائل الكفيلة بالاستجابة الى متطلبات مرحلة البناء والاعمار ؟ أغرب ما بالامر ان القطاع المصرفي يعاقب بمجرد خطأ يحدث في مصرف او مصرفين , مهما كان هذا الخطأ متعمدا او بغير قصد فالمعالجة تأتي بسيل من الاتهامات الى المصارف جميعها وعدها بالمشبوهة والاغرب ان هذه التقييمات تأتي من أناس خارج الاختصاص , فيساء الى سمعة القطاع المصرفي بأكمله ليقال ان فلانا قيم هذا البنك او المصرف. ولعل من غريب الصدف ان الكثير من اصحاب الاختصاص والقرار يذهبون وراء هذه التقديرات دونما اكتراث بسمعة البلد واقتصاده ومتطلباته التي هي رهينة بتوفر مصارف ذات سمعة جيدة . نعم هنالك اخطاء فكيف لاتكون اخطاء في خضم هكذا عمل كبير وكتلة نقدية لاتعد ولا تحصى وثغرات في القوانين ونفوس ضعيفة . لكن .. مع كل ما يحصل من اخطاء علينا ترك تشخيصها وحلها عند الجهات المعنية والتي تضم كفاءات مشهودا لها في كل المحافل الدولية والمؤسسات المالية والنقدية لا ان تقوم بعض الاصوات التي تبحث عن قصة للتحدث بها دون ادراك عواقبها على مستقبل البلد وعلاقاته الاقتصادية .ان القطاع المصرفي العراقي يمتلك من الامكانيات ما يجعله قادرا على توفير متطلبات الشركات العالمية شريطة عدم التعرض لسمعته واتهامه غير المبرر ودعمه بتشريعات تعينه على اداء دوره المطلوب في وقت نحن فيه احوج ما نكون للاستعانة بالشركات العالمية للحاق بالركب الحضاري العالمي وبناء العراق بناءا لائقا بمكانته وامكاناته وثرواته وسمعته. نجد ان مسؤولية المحافظة على سمعة القطاع المصرفي تقع على عاتق البنك المركزي العراقي بأعتباره الجهة المشرفة والراعية للمصارف ورسم السياسة النقدية الواضحة لتحقيق الاهداف, واذاكان هناك خطأ قد اقترفه هذا المصرف او ذاك فأن المركزي هو المسؤول عن تصحيحه او محاسبة المقصر دون المساس بسمعة المصارف الاخرى . ثم ان المركزي لديه لجان لتقييم اداء المصارف وهو المزكي لها في حال طلب تقييمها وبذلك يجب ان تتجه الجهود لردم الفجوة واعادة جسور الثقة من جديد بين القطاع المصرفي وجمهوره من جهة وبين الجهات الحكومية من الجهة الثانية وذلك يتطلب تضافر جهود الجميع لهذا الغرض . ونجد من الظروري ان يجري التنسيق مع رابطة المصارف الخاصة في العراق لارشفة التقييم الدوري لجميع المصارف والعمل المشترك من اجل تعميق ثقافة الصيرفة وكيفية التعامل معها لاعادة الثقة بالقضاء المصرفي وبناء سمعته على اساس التقييم الحقيقي وليس الانصياع وراء تقييمات البعض غير آبه بسمعة بلده واقتصاده لذلك قلنا ان دور المصارف يظهر مع اي نشاط اقتصادي واستثماري فسمعتها خط احمر لمن يدرك اهميتها في بناء العراق الجديد..

برنامج الاصلاح المصرفي ... بين الواقع والطموح

اعداد: احمد ياسل خضير
المصرف الوطني الاسلامي

لقد كانت الإشكالية الرئيسية بخصوص التحول نحو اقتصاد السوق ومراجعة دور الدولة في الإدارة الاقتصادية تنحصر بعد ٢٠٠٣ في أغلب أحيانه في عدم التأكد من قدرة القطاع الخاص العراقي على ملء الفراغ وإحتمالية تعطل آليات العرض والطلب على المستوى الكلي بفعل تاريخية تفوق وهيمنة القطاع العام وتحكمه المزمن في إدارة وتنظيم آليات السوق العراقية .. إلا أن المعضلة الأصعب التي واجهت القائمون على ذلك المشروع تكمن في عدم وجود نظرية عمل اقتصادية متكاملة تحاكي الواقع وتعالج الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي والذي بموجبه تتقرر نقطة الشروع وترتيب سلم الأولويات وتحديد الأسس وطبيعة الآليات المعتمدة في إدارة التوازن والبناء الاقتصادي المزمع في كافة قطاعاته المختلفة ، فهل يتم عن طريق المشاركة التدريجية وفق برنامج مرحلي أم بأسلوب الخصخصة الكلية المباشرة ..؟ وما تداعيات ذلك على المستوى المجتمعي والاقتصادي ..؟ وكيف يتم التعامل مع معطيات تقادم البنية التكنولوجية وانهيار البنى التحتية والأنظمة وطبيعة العقول المتحكمة والمنفذة ..؟ وغيرها من التساؤلات التي أوجدت جدلاً فكرياً واسعاً على كافة الصعد والمستويات وكشفت عن هوة واسعة بين التنظير الاقتصادي وبين البيئة الاجتماعية والنفسية والتشريعية وقواها الفاعلة على أرض الواقع .

وإذا كانت برامج الأصلاح هي المعادل المكافيء والموضوعي للتنمية الشاملة وأن الهدف المنشود منها في إطار منظومة إصلاح القطاع المصرفي كجزء مهم وحيوي ضمن عملية الأصلاح الأقتصادي ككل هو إحداث تغييرات كبيرة ومهمة في طبيعة الصناعة المصرفية في العراق تقوم أساساً على التحرر من القيود والعراقيل وخلق أنظمة مالية ومصرفية (مؤسسات + بيئة تشريعية وقانونية) سليمة وتنافسية من أجل استقرار الأقتصاد الكلي والعمل على الأسراع في وتيرة النمو الأقتصادي وضمان سير التعامل المحلي والدولي ومواكبة التطورات العالمية ، فأن إستكمال الأصلاح المصرفي يُعد هدفاً مركزياً وركيزة مهمة لأي إصلاح أقتصادي شامل لكون المصارف تمثل القلب النابض للدماء المغذية والمحركة لشتى نشاطات القطاعات الأقتصادية .. وبالرغم من كون القطاع المصرفي والمالي في العراق بشكل عام كان يمتلك الأرضية المناسبة ومهيئاً أكثر من غيره للأصلاح والنمو والتطور قياساً ببقية القطاعات الأقتصادية الأخرى نتيجة جذوره وخلفية نشأته التأريخية مع إتباعه إسلوب الأعتماد على الذات في مواجهة التحديات ورسم ملامح وجوده وحركة نشاطه دون إنتظار ذلك من صنّاع القرار ، ولكن رغم الشوط الزمني الذي مرّ على ذلك وها نحن على أبواب السنة العاشرة من التغيير إلا أن مؤشرات الواقع ونتائجه تكاد تكون محدودة مع ما كان مخطط له ولازال دون مستوى التحديات وبعيداً عن مستوى الطموح المنشود لذلك القطاع وعلى كافة الأصعدة والمستويات ، فعلى مستوى :

١- السياسة النقدية : فقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً بأتجاه تثبيت الأستقرار النقدي وتفعيل قوى السوق باستخدام بعض الأدوات النقدية ومن أهمها التدخل في عمليات السوق المفتوحة وأقامة مزاد يومي للعملة الأجنبية مع التأكيد على أستقلالية البنك المركزي العراقي التي نص عليها قانونه الجديد ذي الرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وكذلك أصدار قانون المصارف العراقية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، فضلاً عن تحرير اسعار الفائدة المصرفية والغاء السقوف الأئتمانية والرقابة على التحويل الخارجي وأدخال نظام تقييم وتصنيف أداء المصارف الخاصة (CAMEL (خلال السنوات (٢٠٠٧- ٢٠١٠) مع السعي لأدخال وأستخدام أنظمة التقنيات الحديثة في عملة وفي المصارف العراقية والربط بينها ، إلا أنه ما يلاحظ عليها ما يلي :

أ- أن البنك المركزي العراقي وطوال تلك الفترة لم يستطع صياغة سياسة نقدية واضحة يوظف من خلالها أدواته النقدية النوعية الى جانب الأدوات النقدية الكمية .

ب - لم يستطع البنك المركزي العراقي تطوير أدواته الرقابية من الناحية النوعية ورسم ملامح للرقابة المبنية على أسس التطوير والحوار وبلورة نوع من الرقابة المصرفية الأدبية التوجيهية مع ضرورة التمسك بدور الهرم للنظام المصرفي والراعي الأمين والأب الروحي والمحافظ عن الجهاز المصرفي .

ت - قصوره الواضح في إسناد المصارف الخاصة وتهيئة المناخات اللازمة لتسهيل أداءها وخاصة ما يتعلق منها بتعديل الفقرات والمواد القانونية الواردة في قانون المصارف (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣) التي تحد من عملها المصرفي أو في إصدار قانون خاص للمصارف الإسلامية وقانون الأندماج المصرفي وقانون ضمان الودائع المصرفية وقانون حوكمة المصارف أو التدخل المباشر لبلورة علاقة بينية واضحة في تسهيل معاملات تلك المصارف لدى مسجل الشركات ودوائر الضريبة أو التأثير في تعديل التعليمات المتشددة التي اصدرتها وزارة المالية بشأن تفويض وتجنب التعامل مع المصارف الخاصة وغيرها ..

٢- المصارف الحكومية : شكل تأسيس المصرف العراقي للتجارة (TBI (في نهاية عام ٢٠٠٣ العلامة الأبرز في مسار المصارف الحكومية في تلك المرحلة كضرورة أملتها طبيعة ظروف المرحلة وأهمية إيجاد مخرج للتخلص من قيود الفصل السابع والدعاوى المالية ضد العراق والأنفتاح المالي للعالم لتلبية متطلبات إعادة الأعمار يفتح الأعتمادات المستندية والحوالات وإصدار الكفالات نيابة عن الوزارات العراقية والمشاريع المملوكة للدولة ، وقد حقق أدائه نجاحاً مشهوداً بذلك .. ولكن منحنى التغيير للمصارف الحكومية الستة الأخرى لازال يراوح مكانه ولم يرَ المشهد المصرفي الحكومي خطوات تطويرية واضحة لتلك المصارف .. والخيارات المطروحة لأنجاز الأصلاح المصرفي لمصرفي الرافدين والرشيد بأعادة الهيكلة أو تطبيق نظام المصرف الشامل اللذان لم يتحقق أي منهما ولازالت تلك المصارف تعاني من الترهل الأداري وثقل المديونية الدفترية وغياب الرؤية الأستراتيجية مع ضعف وروتينية الخدمات المصرفية ، أما المصارف الأختصاصية الثلاث (الزراعي ، الصناعي ، العقاري) فهي الأخرى لازالت تعاني من ضعف الرساميل وضعف الأداء والغياب التام عن دورها التنموي والتي كان من المؤمل ضمن برنامج الأصلاح المصرفي دمجها في مصرف تنموي واحد مع زيادة قدراته المالية والأدارية ليكون قادراً على تقديم التمويل اللازم لتطوير ونمو القطاعات الأنتاجية المهمة.

٣- المصارف الخاصة : بالرغم من أن المصارف الخاصة العراقية كانت أكثر تحدياً لتجليات الواقع وقد رسمت لنفسها خطاً واضح المعالم في التواجد والتوسع والأنتشار وصلت الى حدود (٣٢) مصرفاً (برأسمال لا يقل عن ٢٥٠ مليار دينار لغاية ٢٠١٣/٦/٣٠ لكل منها حسب تعليمات البنك المركزي العراقي) وبفروع منتشرة في مدن عديدة من أنحاء العراق وبإجمالي رأسمال يقارب (٤،٥) تريليون دينار عراقي ، إلا أنها مازالت تواجه الكثير من السياسات المتشددة والمحددات التشريعية والقانونية التي تعيق اداء مهامها المصرفية وتحد من توجهاتها الأستثمارية وتحصر أنشطتها بأعمال الصيرفة التقليدية ، كما تعاني أزمة المنافسة غير العادلة مع المصارف العامة نتيجة النظرة القاصرة من جهات رسمية عديدة وهي المتهمة دائماً بكل شيء الى أن تثبت براءتها ..! والمصارف الإسلامية منها لازالت تعمل بدون قانون خاص بها ، وغير ذلك من المحددات والمعوقات التي تم ذكرها والإشارة اليها فيما سبق .

٤- فروع المصارف الأجنبية : سمح قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ بتأسيس فروع مصرفية في العراق لمصارف عربية أو أجنبية قائمة ، كما سمح لرؤوس الأموال العربية والأجنبية بالمساهمة في رؤوس أموال المصارف العراقية (دون تحديد الحدود العليا لنسب تلك المساهمة !)، وفعلاً تم تأسيس فروع لـ (١٢) مصرفاً عربياً وأجنبياً للعمل في العراق برأسمال لا يقل عن (٧،٥) مليون دولار أمريكي ، محصورة ضمن نطاق حدود العاصمة بغداد وأقليم كردستان ، إلا أنها لازالت متوجسة وحذرة في فتح الفروع أو تنمية مصارفها مع المصارف العراقية وأن الفروع المفتوحة كانت صغيرة الحجم ولم تقدم تقنيات أكثر حداثة أو خدمات مصرفية جديدة وواسعة النطاق عكس ما متوقع منها ولم تطرح نفسها كمنافس قوي في السوق المصرفية العراقية وجل أهتمامها يتركز على خدمة المصالح المالية لرعايا وشركات موطنها الأم .

٥- المؤسسات المالية الساندة : تأسست خلال تلك الفترة (الشركة العراقية للكفالات المصرفية) عام ٢٠٠٩ وبرأسمال في حدود ثمانية مليارات دينار من مساهمة (١٦) مصرفاً خاصاً عراقياً وتهدف الى مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنفاذ والوصول الى مصادر التمويل في المصارف المساهمة عن طريق تقديم كفالات جزئية للقروض التي تمنحها تلك المصارف من خلال الدخول مع المصارف بتحمل المخاطر معها .. إلا أنه لم تؤسس لحد الآن شركة تأمين لحماية وضمان الودائع المصرفية بالرغم من أهميتها ، أو شركة ضمان القروض المصرفية بمعناها الواسع ، أو غيرها من المؤسسات المالية الظهيرة والساندة للعمل المصرفي .

وفي الختام : نقول أن مشوار من الزمن قد مضى وفجوة التخلف تتسع وذهبت السنون سدى ومضت معها الفرص الضائعة للتطور والألحاق بالركب العالمي رغم المؤتمرات المنعقدة والأتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمت والتي لم تجد لأغلبها فرص النجاح .. ومما تقدم يتضح أن الأصلاح المنشود لا ينتهي عند حدود معينة وإنما هو عملية ديناميكية مستمرة تستوجب أولاً رؤية إستراتيجية واضحة وشفافة مع تظافر الجهود في عمل جدي يعتمد وضع الخطط وتحديد البرامج والأهداف الأستراتيجية لذلك الأصلاح ، كما يستدعي ذلك أهمية البحث عن آلية أصلاحية لتوظيف القدرات الوطنية واعتماد معايير وآليات السوق الحرة ، كما تشكل الإرادة السياسية المخلصة الواعية بأهمية الدور الحيوي والفاعل للمصارف العراقية في تقدم وتطور البنية الأجتماعية والأقتصادية للبلد مع أهمية الأستفادة من الخبرات والكفاءات المخلصة وأكمال المظلة القانونية والتشريعية وبما يتلائم مع المتغيرات الحاصلة في البيئة الأقتصادية المحلية والدولية بغية خلق وتوفير البيئة التشريعية والقانونية التي تعالج أسباب حالات التعثر وتفتح الأفاق للتطور والنمو وتشجيع فرص أستثمارية محلية وخارجية أكثر تدفقاً وأتساعاً وشمولاً .

ملاحظات

التقييم المصرفي للزبائن

بقلم : متابع

تعتمد شهادات التقييم التي تقدمها المصارف في كل انحاء العالم عن زبائنها للجهات التي تطلبها , كحجة بأعتبار المصارف هي الاوثق في التقييم وبيان الكفاءة .

وما يلاحظ عندنا في العراق , أن الاعلانات التي تنشرها مختلف الدوائر الحكومية تتضمن في مندرجاتها شروطا كثيرة , الا انها تفتقر لاهم معلومة , وهي تلك الخاصة بالتعاملات المصرفية للمتعهد او المقاول او المجهز التي تظهر الكفاءة والملاءة من خلال مطالبته بتقديم كشف حسابه المصرفي لسنة او سنتين , ضمن ما يطاب به من ركائن وشهادات اخرى .

ان التعامل المصرفي يؤكد اهلية الفرد الطبيعي والمعنوي , وهو جزء هام في التعرف على الامكانيات المالية والكفاءة تطلبها كل الجهات كوثيقة معتمدة .

والدعوة موجهة للجهات الحكومية لاضافة شرط الى الاعلانات الخاصة بمناقصاتها للمقاولات و التجهيزات , ان يقدم كشف حساب مصرفي للمدة التي تتناسب مع حجم واهمية المقاولة او المناقصة موضوع الاعلان .

اذ توضع هذه الملاحظات امام الانظار, ولايجدر بنا ان ننسى ما تعرضت له المشاريع والمقاولات الكثيرة التي احيلت بعهدة غير المؤهلين ..

اصدارات

لأجل تعريف المواطنين بخدمةعمل النافذة الاسلامية لمصرف الرشيد قامت شعبة التسويق المصرفي بأصدار فولدر عن الصيرفة الاسلامية والخدمات المتنوعة فيها, وتم توزيعه الى فروع واقسام الادارة العامة وجهات خارجية اخرى . من جهة اخرى ومن اجل تطبيق المعايير الدولية وتأطير عمله بالحوكمة وزيادة منافذ التدقيق والجودة اضاف المصرف قسم ادارة المخاطر كقسم جديد لهيكله التنظيمي..

خدمات جديدة من كي كارد

نظرا لتنامي قاعدة حاملي البطاقة الذكية والتي بلغت ٧٥٥٨١٨ لغاية ٢٠١٣/٧/١٥ سيتم تقديم منتجات وخدمات جديدة عن البطاقة الذكية للزبائن من حملة بطاقة (كي كارد) عبر المحلات التجارية منها التيضع الالكتروني , السحب والايداع , التحويل الالكتروني , دفع الفواتير , البيع بالتقسيط..

آفاق أستراتيجية السياسة النقدية

سمير النصيري
مصرف الخليج التجاري
alnosery@gcb.iq

اعتمدت ستراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على ثلاثة محاور رئيسة أهمها خفض مستويات التضخم، ورفع قيمة الدينار العراقي "التعديل المستهدف لسعر الصرف الاسمي"، وتعديل معدلات الاحتياط النقدي الاجنبي، للعراق.إضافة الى ما تقوم به من مشاركة في سياسة تخفيض الدين العام للدولة بالتعاون مع المالية والاجهزة الرسمية الاخرى. وبالتأكيد هناك ترابط وثيق وتأثيرات متبادلة كبيرة بين المحاور اعلاه، وتذبذبها صعوداً ونزولاً، ولا ينكر أن البنك المركزي العراقي قد حقق تقدماً واسعاً ، خلال السنوات العشر الماضية، في تحقيق الأهداف العامة للستراتيجية النقدية وفي عدة مجالات، حيث انخفض التضخم من حوالي ٥٣,٢% سنة ٢٠٠٦ الى حوالي ٥,٦% سنوياً في نهاية العام ٢٠١٢. وقد انخفضت الفائدة من حوالي ٢٠% سنوياً الى حوالي ٦% سنوياً في نيسان عام٢٠١٠ومازال البنك المركزي محافظاً على هذه النسبة. وكان الأهم في كل ذلك تحقيق احتياطات نقدية أجنبية متواجدة لدى البنك المركزي العراقي بلغت ٧٦ مليار دولار ويمكننا هنا تحديد افاق ستراتيجية السياسة النقدية للمرحلة المقبلة وفقا لمايلي:

اولا- حرية التحويل الخارجي

إن التزام البنك المركزي العراقي بحرية التحويل الخارجي وعدم تقييدها، ورغم إيجابية هذه الخطوة، ولكن نعتقد بأن عليه أن يضمن ذهاب هذه التحويلات والتدفقات الخارجية لصالح استيراد السلع والخدمات، وعدم تهريب رؤوس الاموال والفائض النقدي الى الخارج، حيث أن البنك يعي وبشكل واضح أن ذلك يحتاج الى تحليل مالي، وآليات سليمة، وكذلك أن قانون مكافحة غسل الأموال، يحتاج الى تعميق الرقابة المالية ، خاصةً أن القائمين بعمليات التحويل الخارجي يعتمدون طريقا موازيا بواسطة " الصرافين" وطريقا اخر رسميا يتم عبر بوابة غرفة المزاد والتحويل الخارجي بواسطة البنك المركزي، وما تلعبه بعض الشركات المالية من دور خاصةً في هذا المجال رغم إمكانياتها المالية المحدودة.إن التشبث بأن الالتزامات الدولية والإتفاقات الدولية لا تسمح بتقييد حرية التحويل الخارجي ، صحيح ولكن ذلك لا يعفي البنك من تحقيق الرقابة المالية ، وتحليل التدفقات المالية الخارجية وإننا نخشى بأن هذه التحويلات وبهذا الحجم قد تكون ضارة وهي لأغراض غير إيجابية للاقتصاد العراقي ولا تفيد بتدفقات السلع والخدمات،وإنما هي أساس للمضاربة وتقوم بها" مؤسسات مالية وسيطة" لا هم لها إلا تحقيق عوائد وارباح وبآليات غير دقيقة ، مما قد تولد مخاطر عالية وكبيرة نحو الاقتصاد العراقي وعلى هذه المؤسسات المالية بالدرجة الأولى.كل العوامل الإيجابية التي ذكرناها أعلاه بتحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار العراقي حيث أصبح البنك المركزي العراقي هو الموجه لأسعار الصرف وقلل من "ظاهرة الدولرة "، وتقليل الفرق بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي ، وهذا قاد الى استقرار نسبي وتوازن السوق النقدية..ولكن علينا أن نحذر من بعض السلبيات والآليات ودراسة تأثيراتها المستقبلية وعدم التمسك حرفياً ببعض المبادىء الأساسية والالتزامات التي تحققها الاتفاقات الدولية، حيث أن آليات التنفيذ التفصيلية قد تخلق تراكمات سلبية صغيرة، وبمرور الزمن قد تحقق خرقاً كبيراً للنظام المصرفي والنقدي.

جدول رقم (١)

مبيعات الدولار في مزاد العملة وسعر الصرف في السوق الموازي للسنوات (2011 و 2012
مليون دينار

الشهر	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازي(2011)	مجموع المبيعات (2011)	الشهر	معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوق الموازي(2012)	مجموع المبيعات (2012)
كانون الثاني	1185	2845	كانون الثاني	1202	4579
شباط	1186	3127	شباط	1236	2124
آذار	1185	3389	آذار	1240	3446
نيسان	1187	2641	نيسان	1263	3246
أيار	1196	3450	أيار	1250	3946
حزيران	1197	3232	حزيران	1241	3532
تموز	1197	3252	تموز	1253	4988
آب	1199	3277	آب	1248	4142
أيلول	1200	3601	أيلول	1228	5688
تشرين الأول	1200	3995	تشرين الأول	1200	5415
تشرين الثاني	1200	3069	تشرين الثاني	1207	3468
كانون الأول	1216	3940	كانون الأول	1222	4899
المجموع	1196	39798	المجموع	1233	48650

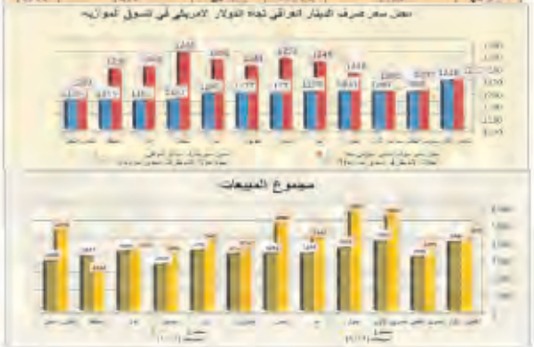

ثانيا- التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

أن النمو الاقتصادي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي مرهون بمقدار فعالية السياستين المالية والنقدية ومدى تجاوبهما في تحقيق الأهداف والستراتيجية المرسومة لتطور الاقتصاد العراقي وأهداف التنمية، وهذا يتطلب بالتأكيد نظرة موحدة وستراتيجية واحدة، لا تعتمد على التنسيق فحسب وإنما تنطلق من نفس الأسس والأهداف وتتبع نفس المسارات.

ثالثا- التنسيق بين الاجهزة الاقتصادية

ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض التضخم إن كان يعود أسبابه للسياسات النقدية السليمة التي ينتهجها البنك المركزي العراقي إلا أن هذه السياسات ستحجم هذه الايجابيات في المستقبل القريب، لعدم التنسيق الفعال بين الأجهزة الاقتصادية المختصة، وسوف لا تحقق نمواً اقتصادياً مهماً مادامت لم تتجه الى نمو القطاعات الإنتاجية وما دامت لم تتوجه أساساً للاستثمار لذلك فالحاجة ملحة جدا للتنسيق بين جميع القطاعات الاقتصادية والتعاون مع البنك المركزي العراقي في تطبيق السياسة النقدية.

رابعا- مزاد العملة الاجنبية

حقق مزاد العملة الاجنبية ووفق الآليات التي اعتمدها البنك المركزي في عمليات البيع والشراء ومنذ ٢٠٠٣/١٠/٤، وحتى الآن إرتفاع سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الامريكي، والأهم من ذلك حققت السياسة النقدية الجديدة السيطرة على استقرار سوق الصرف الاجنبي تقريباً مما يتطلب اعتماد هذه السياسة تحت رقابة صارمة ولكنها بآليات مرنة وغير مقيدة للتحويل الخارجي.

2
Friday, January 17, 2014 12:15:40 AM

سادساً- استقلالية البنك المركزي العراقي

تواجه السياسة الاقتصادية عامة , والسياسة النقدية في العراق خاصة , تحديات جسام في بناء برنامج العراق الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والنهوض بالتنمية على نحو متسارع واحداث تحسن جوهري في مستوى معيشة الفرد وبهذا فقد منح القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ البنك المركزي العراقي صفة الاستقلال ونصت الفقرة (٢) من المادة (٢) على ان يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق اهدافه ولا يتلقى البنك المركزي أي تعليمات من أي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية الا فيما ورد فيه من نص يقضي بغير ذلك , فضلاً عن احترام هذا الاستقلال .

سابعاً - نظام ادارة الدين العام

العمل وفق نظام ادارة الدين والتحليل المالي التابع للامم المتحدة بغية مطابقة جداول المديونة الخارجية للعراق مع الجهات الدائنة واستخراج التقارير الخاصة بالمديونية وبالتنسيق مع دائرة ادارة الدين العام في وزارة المالية . موضحين اهمية دور البنك المركزي العراقي في القيام بدور المستشار المالي للدولة لكونه السلطة النقدية الرئيسية في البلاد التي عليها ان تجنب الاقتصاد والاتجاهات السلبية وتدعم الاجراءات التي من شانها تقوية مركز العملة العراقية واستقرارها . اذ بدون التنسيق بين السياستين المالية والنقدية , فانه يتعذر ضمان تحقيق اهداف السياسة النقدية ذلك لان سياسة الدولة المالية تعد من العوامل المهمة المؤثرة في التطورات النقدية للبلاد وفي اطار استقلالية البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية .

ثامناً- الاحتياطي النقدي الاجنبي

إن الاعلان عن الاحتياطي النقدي الأجنبي هو ظاهرة إيجابية وجيدة، وتعتبر سياسة ناجحة، ولكن عدم وجود شفافية في المعلومات نخشى أن يذهب جزء كبير من هذه الاحتياطات للاستجابة الى احتياجات السوق المحلية للدولار وهي غير مستقرة وغير حقيقية وبعضها يخضـــــع للتهريب والمضاربة وتسريب التدفقات النقدية الاجنبية للخارج.وأننا نؤيد بكل قوة عدم التدخل في السياسة النقدية التي يقودها البنك المركزي وعدم التدخل بإدارة الاحتياطي الأجنبي للبنك المركـــــزي العراقي.إلا أننا في الوقت نفسه لا نؤيد عزلة البنك المركزي العراقي عن الادارة الاقتصادية. ان قيام البنك المركزي العراقي بتولي مسؤولية ادارة الاحتياطي الرسمي للبلاد من النقد الاجنبي تأتي كونه الجهة المسؤولة عن اصدار العملة وحماية قيمتها في الداخل والخارج.

تاسعاً- تحديث وتطوير انظمة المدفوعات

تحديث نظم المدفوعات المصرفية التي كانت تعد الى فترة قريبة جداً بدائية جداً من الناحيتين التقنية والبنية التحتية ذلك طريق ادخال نظام RTGS والذي يعني نظام التسويات اذ يرتبط بهذا النظام في الوقت الحاضر اغلب المصارف الاهلية اضافة الى مصرفي الرافدين والرشيد والمحاسبات العامة في وزارة المالية ذلك قدر تعلق الامر بالحساب الجاري للخزينة لدى البنك المركزي وتفعيل نظام صيرفة التجزئة ومشروع المقسم الوطني.

عاشراً- اللوائح التنظيمية والتنفيذية

ضرورة التشاور مع القطاع المصرفي الخاص قبل اصدار اللوائح التنظيمية والتنفيذية والتعليمات التي تمكن المصارف من تنويع عملياتها المصرفية خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وخفض المخاطر في مجالات الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح وهي عمليات داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان.

جدول رقم (3)

الاحتياطي الالزامي خلال عامي 2011و 2012

مليار دينار

الاشهر	2011		2012	
	ودائع القطاع الحكومي 2011	ودائع القطاع الخاص 2011	ودائع القطاع الحكومي 2012	ودائع القطاع الخاص 2012
كانون الثاني	4672	2149	5656	2739
شباط	4859	2058	5421	2795
آذار	4750	2243	5065	2795
نيسان	4642	2099	5052	2778
أيار	4875	2163	5195	2806
حزيران	5059	2130	5920	2778
تموز	5106	2119	5529	2616
آب	5126	2277	5464	2868
أيلول	5018	2279	5685	2777
تشرين الأول	5310	2420	5627	2772
تشرين الثاني	5286	2500	5653	2902
كانون الأول	5201	2614	5717	2907

احد عشر- هيكلة المصارف الحكومية

في اطار النهوض بالنشاط المصرفي الحكومي ووضعه على اسس تنافسية ضمن بيئة مصرفية واعدة متنوعة الادوات تؤكد على اعادة هيكلية مصرفي الرافدين والرشيد اللذين يهيمنان على حوالي ٩٠ في المائة من النشاط المصرفي التجاري العراقي .

جدول (2)

الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد لعامي 2011و2012 ومعدل التضخم الاساس لعام 2012

الاشهر	2011	2012	معدل التضخم الاساس %2012
كانون الثاني	130.1	138	6.1
شباط	130.1	138.3	6.3
آذار	130.4	138.5	6.2
نيسان	131.1	139.9	6.7
أيار	131.5	139.7	6.2
حزيران	131.6	139.6	6.1
تموز	132.9	140.7	5.9
آب	134.3	141	5
أيلول	134.6	141.6	5.2
تشرين الأول	136	142.2	4.6
تشرين الثاني	135.6	142.2	4.9
كانون الأول	136.5	142.3	4.2
المعدل	132.9	140.3	5.6

محمد قاسم النادوسي
رئيس مجلس الادارة

مصرف بابل
BABYLON BANK

رأس المال المدفوع ١٥٠ مليار دينار عراقي
Paid Up Capital ID150 Billion

فاروق صالح الرمضاني
المدير المفوض

فروع المصرف

محافظة بغداد

"الأدارة العامة. بغداد شارع السعدون ـ مقابل وزارة الزراعة. عمارة مصرف بابل؛هاتف: ٧١٧٦٠٨٩/٧١٨٢٢٣٥ , نقال: ٠٧٩٠١٩١١٣٧٤

"الفرع الرئيسي ـ بغداد شارع السعدون ـ مقابل وزارة الزراعة ـ عمارة مصرف بابل ؛هاتف: ٧١٨٢٢٣٥

"فرع الكاظمية ـ ساحة الزهراء ـ مدخل شارع النواب ـ عمارة الشيبي,هاتف: ٥٢١٣٥٨٩, نقال: ٠٧٨١٤٦٣٨٣٢٢

"فرع البياع ـ البياع ـ شارع ٢٠ ـ عمارة مصرف بابل البياع؛هاتف: ٥٥٤٣٩٨٩, نقال: ٠٧٩٠٥٧٤٦٣٨١

محافظة النجف الأشرف

"فرع النجف ـ شارع المدينة ـ عمارة مصرف بابل; هاتف: ٠٣٣٢١١٨٤٥ , نقال: ٠٧٨١٠٦٠٦٨٢٣

"فرع العسكري. حي الصحة ـ مقابل المديرية العامة الصحة. عمارة مصرف بابل؛ هاتف: ٠٣٣٢١١٨٣٧ ,نقال: ٠٧٨٠٢٦٤٠٢٧٤

"فرع الدرعية ـ حي الجزيرة ـ مقابل مجمع الشهيد المحراب السكني. عمارة مصرف بابل؛ نقال: ٠٧٨١٢١٨٣٦٨٧

"فرع الجزيرة ـ حي الميلاد ـ الشارع العام; نقال: ٠٧٨٠١٢٩٧٩٨٠

"فرع النساء ـ شارع المتنبي ـعمارة مصرف بابل ;هاتف: ٠٧٨٠٨٢٨٦١٣١

محافظة كربلاء

"فرع كربلاء ـ شارع ميثم التمار; نقال: ٠٧٨١٤٥٤١١٤٦

محافظة ذي قار

"فرع الناصرية ـ شارع الحبوبي ـ مقابل مقهى النجار. عمارة مصرف بابل؛ نقال: ٠٧٨٢١٦٣٠٤٠٤

محافظة نينوى

"الموصل. بناية غرفة تجارة الموصل; هاتف: ٠٦٠٧٧٤٤٣٢ ,نقال: ٠٧٧٠١٦٢١٩٨٧

فروعنا المستقبلية

"في بغداد/المنصور. جميلة ـ الفردوس

"في المحافظات/العمارة ـ الحلة ـ البصرة

خدماتنا المصرفية المتكاملة

"فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والعملات الاخرى.

"قبول الودائع (حسابات التوفير والودائع الثابتة) بالدينار العراقي والعملات الاجنبية مع التزام المصرف بعقد نسبة الفائدة كاملة.

"منح الائتمان المصرفي بكافة انواعه بالدينار العراقي والعملات الاجنبية.

"اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية.

" اصدار السفاتج والصكوك المصدقة وقبول الحوالات الداخلية بكافة انواعها.

"قبول الحوالات الخارجية بكافة انواعها

"فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية بتأمينات تنافسية.

"بيع وشراء العملات الاجنبية.

"تداول الاسهم والسندات لصالح المواطن من خلال سوق العراق للاوراق المالية.

"المساهمه في تأسيس الشركات.

خدماتنا الجديدة:

حسابات الادخار بالدينار والعمولة بالدولار حسب سعر الصرف في السوق.

أموالكم بأيدي أمينة

حضارة تطور

قانون الامتثال الضريبي الامريكي

Foreign Account Tax Compliance Act

اعداد
عبد الرحمن عبد السلام الشيخلي
المصرف المتحد للاستثمار

هذا القانون يفرض على اي بنك او مؤسسه مالية ((طبعا" بهذا يكون.. هناك توسع في التعريف للمؤسسه المالية)) باخطار السلطات الامريكيه عن اي علاقة عمل أو حساب لشخص أمريكي وبالتالي تكون المؤسسه المالية ملزمة بافشاء سرية حسابات الزبائن، وفي حالة عدم الافشاء للسلطات الامريكيه فلها الحق في وضع يدها على اي حساب لتلك الدوله التي تتبع لها المؤسسه المالية وأيا" كانت هذه المؤسسه داخل امريكا او خارجها ويعطي الحق بخصم (مصادره) ٣٠% من حساب المؤسسه المالية عند امتثالها بتطبيق القانون.

ان هذا القانون ألغى القواعد القانونيه باقليمية القوانين وكذلك مبـــــدأ حصانة سيادة الدوله الذي من المفروض ان يكون تطبيق هذا القانون من خلال علاقه تعاقديه بين مصلحة الضرائب في اي دوله مع مصلحة الضرائب الامريكيه او على الاقل كما اقترحت بعض دول الاتحاد الاوربي بتطبيق هذا القانون وفق لقاعدة التعامل بالمثل .

ان جميع البنوك والمؤسسات المالية حول العالم ((تحت التهديد والضغط الامريكي)) بدأت بأعداد نماذج استمارات لتنفيذ هذا القانون واعداد قاعدة بيانات جديده تتناسب مع معايير مبدأ اعرف عميلك (K Y S) متضمنة استفسارات صريحه وواضحه لحصر هؤلاء العملاء لغرض الحصول منهم على تفويض بالكشف عن حساباتهم لصالح مصلحة الضرائب الامريكيه.

ان تطبيق هذا القانون سيتم على كافة المؤسسات المالية الاجنبيه (غير الامريكيه)حول العالم بغض النظر عما اذا كانت هذه الكيانات تتلقى ودائع كـ (البنوك) أو الجهات الاستثماريه التي تستقطب اموال الامريكيين بما فيها شركات التأمين، والغريب بالامر ان القانون استثنى من التطبيق شركات الصرافه وشركات التحويل المالي ، كما ان عقوباته لاتطبق على أحتياطيات الدول النقديه التي بالدولار الامريكي.

ومن الجدير بالذكر ان المؤسسه المالية ملزمه بتوقيع اتفاق ألتزام مع مصلحة الضرائب الامريكيه قبل ٢٠١٥/٣/٣١ تكون بموجبه ملتزمه بالابلاغ عن كبار عملائها الامريكان ممن تزيد ارصدة حساباتهم مجتمعة عن مليون دولار امريكي ،وبعد التوقيع يتم الاعلان عن أسماء المؤسسات الملتزمه بتطبيق القانون وفق (وجهة النظر الامريكيه)وعندها تمنح مصلحة الضرائب الامريكيه المؤسسات المالية الموقعه "رقما تعريفيا خاص بكل مؤسسه يشترط ذكره في اية تعاملات مالية أو تحويلات مع الخارج عن طريق السويفت وأن عدم ذكره في التحويلات والتعاملات المالية يعني ان هذه المؤسسه غير ملتزمه بتطبيق القانون وتخول بذلك السلطات الامريكية فرض العقوبات التي تراها مناسبة مع مطاردة مصالح تلك المؤسسات المالية في اي مكان من العالم وحتى تاريخ ٣٠/٦/٢٠١٤ .

في ١/١/٢٠١٤ سيكون اي أهمال للرقم التعريفي بمثابة عدم تطبيق تلك المؤسسة المالية للقانون ويخول السلطات الامريكيه الاستقطاع الضريبي من المشمولين أعتبارا" من ١/١/٢٠١٧ حتى وان لم يحقق ارباحا " بل وان حقق خسائر او قام بنقل ملكية نشاطه الاقتصادي الى شخص اخر، وعلى هذا الاساس فان على المصارف الابلاغ عن حسابات العملاء الامريكان الجدد فورا" لان العملاء السابقين يجب ان يتم الابلاغ عن من زاد حسابه عن مليون دولار امريكي بين ٢٠١٣/١٢/٣١ ولغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ اما بالنسبة لذوي الحسابات المتوسطة فلابد من الابلاغ عنهم اعتبارا من ٢٠١٣/١٢/٣١ ولغاية ٢٠١٦/٣/٣١ ان كانوا افرادا" او شركات , وكذلك بمن يزيد حسابهم عن ٥٠،٠٠٠$ خمسون الف دولار امريكي فلابد من الابلاغ عنه قبل ٢٠١٥/١٢/٣١ وعلى المؤسسة المالية ان تتعهد بعدم اجراء او ممارسة اي معاملة غير رسمية منذ ٦ آب٢٠١١ وحتى تاريخ الاتفاقيه يكون من شأنها مساعدة أصحاب الحسابات الامريكيين بالتهرب من الالتزام بالقانون أعلاه.

ان عدم الامتثال بقانون فاتكا الذي يفرض اضافة للعقوبات الانفة الذكر عوامل تؤثر على درجة التقييم الائتماني للمصرف او المؤسسه المالية الغير ملتزمة أضافة لمايتحمله من زيادة في تكلفة الاقتراض من المؤسسات المالية الدوليه .

ان من اهم متطلبات تطبيق هذا القانون ، اضافة لما ذكر وضع اليات الكترونيه لمنظومة الحاسوب الآلي في المؤسسه المالية بما يسمحلتلبية أحتياجات تطبيق القانون على العملاء الامريكان وذلك يتطلب أعداد وتدريب موظفين متخصصين بالتطبيق الايجابي للقانون تفاديا" للعقوبات الامريكيه وعدم التسبب بخلق حالة من الازدواج الضريبي، وهنا لابد أبتداءا" من الطلب من العملاء املاء نماذج بيانات أضافيه مع الزام العميل على التوقيع لتعهدات خطيه كما في النماذج المبينه ادناه.

بيانات اضافيه للزبائن وفق مبداء اعرف عميلك K . Y . C امتثالا" لقانون الامتثال الضريبي الامريكي F.A.T.C

1/الاسم الكامل (حسب الوثائق):-
2/الجنسيه الاصليه :-
3/هل لديك جنسيه أخرى ؟ تذكر...
4/أذاكانت جنسيتك الاصليه امريكيه او اكتسبتها ؛ تذكر...
5/هل لديك بطاقة اقامه أمريكيه (Green Card)
6/هل اقمت في الولايات المتحده الامريكيه خلال الثلاث سنوات الاخيره ؟
اذا كانت الاجابه (نعم) هل المده التي اقمت فيها تجاوزت الـ ١٨٣ يوما" دون الحصول علىGreen Card
7/هل انت مولود في الولايات المتحده الامريكيه ؟
(حتى لو كنت من حملة غير الجنسية الامريكية)

بيانات بالنسبة لذوي الجنسيه الامريكيه او المقيمين فيها

1/هل انت مسجل في مصلحة الضرائب الامريكيه ؟
2/هل قمت بكشف حساباتك لهم ؟
اذا كانت الاجابه بـ (نعم)أذكر رقم وتاريخ القيد الذي بموجبه تم خصم استحقاقك من ضريبة الدخل :-
3/هل لديك حساب مصرفي في العراق ؟
اين؟ رقم الحساب وتاريخه؟
4/هل لديك مشروع او مصلحه معينه داخل العراق؟
اذا كانت الاجابه بـ (نعم)..اين وماهو حجم مدخولاتها ؟
5/ماهو طبيعة نشاطك خارج الولايات المتحده الامريكيه ؟

تعهـــد خطي
==========
انى الموقع ادناه .....اتعهد بتفويض المصرف للامتثال بقانون . F.A.T.C.A) (وكشف سرية حساباتي الى مصلحة الضرائب الامريكيه الاسم الثلاثي:

رقم الحساب:
ملاحظه:-
في حالة عدم الموافقه على التفويض او رفضه للتوقيع فان الزبون يتحمل كامل المسؤليه اتجاه عدم الالتزام بقانون فاتكا ولا مسؤليه على المصرف ومن حق المصرف غلق حسابه اعتبارا" من ١/٧/٢٠١٤ .

أسم وتوقيع موظف المصرف المخول

تأيد مدير المصرف

مصرف الاتحاد العراقي
Union Bank OF Iraq

المكان الامثل لحفظ اموالك

تكنلوجيا مصرفية حديثة

افضل الخدمات المصرفية

" فتح الحسابات الجارية و حسابات التوفير و قبول الودائع الثابتة بالعملتين العراقية و الاجنبية للعراقيين والأجانب
" اصدار الحوالات الداخلية و المغناطيسية
" اجراء الحوالات الخارجية الصادرة و الواردة بالدولار و العملات الأجنبية الأخرى بواسطة البنوك المراسلة في الخارج المدرجة الثناء :
1.التوسط في بيع و شراء العملات الأجنبية.
2.اصدار خطابات الضمان الداخلية و الخارجية لكافة الأغراض.
3.منح كافة أنواع التسهيلات المصرفية المطلوبة بالدينار و الدولار و بضمانات مقبولة من المصرف.
4.منح القروض للزبائن (قصيرة و متوسطة الأجل) و لكافة القطاعات و بالعملتين العراقية و الأجنبية.
5.شراء الصكوك المسحوبة على فروع المصارف المحلية داخل و خارج مدينة بغداد.
6.اصدار الأعتمادات المستندية طبقا لقانون التجارة العراقي و الأعراف الدولية وفق اخر اصداراتها.
7.التوسط ببيع و شراء الأسهم داخل العراق و لزبائنه خارج العراق
8." التوسط في بيع و شراء العملات الأجنبية.
9." اصدار خطابات الضمان الداخلية و الخارجية لكافة الأغراض.
10." منح كافة أنواع التسهيلات المصرفية المطلوبة بالدينار و الدولار و بضمانات مقبولة من المصرف.
11." منح القروض للزبائن (قصيرة و متوسطة الأجل) و لكافة القطاعات و بالعملتين العراقية و الأجنبية.
12." شراء الصكوك المسحوبة على فروع المصارف المحلية داخل و خارج مدينة بغداد.
13." اصدار الأعتمادات المستندية طبقا لقانون التجارة العراقي و الأعراف الدولية وفق اخر اصداراتها.
14." التوسط ببيع و شراء الأسهم

الادارة العامة والفرع الرئيسي - بغداد
العنوان : بغداد - حي الكرادة - تقاطع المسبح مجاور فندق قنديل
محلة ٩٠٣ - ز٧٧ - مبنى ١١
7178434
7178572
7178433
7178573
ubiq@ub-iq.com 07901911585
info@ub-iq.com 07805777777

فرع اربيل
اربيل - شارع برايتي ٤٠ م
٠٦٦٢٥٥٩٨٨٨
٠٧٥٠٧٨٧٨٨٨٨ - ٠٧٧٠٧٤٥٣٣٣٠
erbil_01@ub-iq.com

فرع البصرة
البصرة - شارع مناوي باشا - قرب فندق مناوي باش
٠٧٨٠٠٩٨٨٨٩٥
albasra_branch@up-iq.com

مصرف الخليج التجاري

14 عام

أصالة - مصداقية - شفافية

خدمات مصرفية الكترونية شاملة

أنظمة مصرفية الكترونية حديثة

MasterCard

23 فرع
في بغداد والمحافظات

E-mail: gulfbank@gcb.iq

website-www.gcb.iq